



جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد

دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا  
دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسي الحديث  
ARDL

مقدمة من الطالب:

أيوب محمد يونس الفارسي

تحت إشراف:

أ.د. محمد الفتاح محمد السلام بوحليل

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد



جامعة بنغازى  
كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

دور السياسة النقدية والمالية فى مكافحة التضخم فى ليبيا  
دراسة قياسية باستخدام النموذج القياسى الحديث  
ARDL  
بحث مقدم لاستكمال متطلبات الإجازة العالية (الماجستير) فى الاقتصاد

مقدم من الطالب

أيوب محمد يونس الفارسى

لجنة الإشراف والمناقشة

.....  
.....  
.....

مشرفاً رئيسياً

الدكتور عبدالفتاح عبدالسلام أبو حبيب

ممتحناً داخلياً

الدكتور إبراهيم صالح الرفادى

ممتحناً خارجياً

الدكتور بشير عبدالله بلق

يعتمد:

عميد كلية الاقتصاد

.....

## الإهداء

إلى من جاهدنا في سبيل تربيتي وبذلا كل جهد من أجل تعليمي

(أمي الغالية ووالدي وقدوتي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته)

إلى إخوتي الأحباء

وإلى روح الملك الصالح محمد ادريس السنوسي رحمه الله

وإلى كل من ساهم في تعليمي أهدي ثمره هذا الجهد المتواضع

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

يسرني في مسهل هذه الرسالة ، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان ، لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور عبدالفتاح عبدالسلام بوحبيل ، لما كان له من أثر بالغ في مسيرتي التعليمية .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي ، لعونهم وتشجيعهم لي .

وأخيراً وليس آخراً فإنه يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أفراد أسرتي الكريمة على ما شملوني به من رعاية وعلى توفيرهم الجو المناسب لدراستي وما منحوه لي من تشجيع .

الباحث

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المحتويات
ج	قائمة الجداول
خ	قائمة الأشكال
د	ملخص الدراسة

### الفصل الأول : تمهيد

1	(1-1) المقدمة
4	(2-1) مشكلة الدراسة
5	(3-1) أهمية الدراسة
5	(4-1) هدف الدراسة
6	(5-1) فرضية الدراسة
6	(6-1) منهجية الدراسة
6	(7-1) حدود الدراسة
7	(8-1) الدراسات السابقة

### الفصل الثاني : النظريات الاقتصادية في التضخم

17	(1-2) مقاييس ومؤشرات التضخم
18	(1-1-2) الرقم القياسي الضمني للنتائج المحلي الإجمالي
19	(2-1-2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك
19	(3-1-2) الرقم القياسي لأسعار الواردات
19	(4-1-2) الفجوة التضخمية (فجوة الطلب )
19	(2-2) أسباب للتضخم
19	(1-2-2) الأسباب المتعلقة بعرض النقود
20	(2-2-2) التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج (تضخم نفع التكاليف )

20	(3-2-2) التضخم المستورد
20	(4-2-2) التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات (تضخم جذب الطلب)
20	(3-2) أنواع التضخم
21	(1-3-2) معيار درجة تحكم الدولة في التضخم
21	(1-1-3-2) التضخم الظاهر
21	(2-1-3-2) التضخم المكبوت
22	(2-3-2) معيار تعدد القطاعات الاقتصادية
22	(1-2-3-2) التضخم في أسواق السلع
23	(2-2-3-2) التضخم في أسواق عوامل الإنتاج
23	(3-3-2) معيار حدة التضخم
23	(1-3-3-2) التضخم الجامح
24	(2-3-3-2) التضخم المتوسط "غير الجامح"
24	(4-3-2) معيار مصدر التضخم
24	(1-4-3-2) التضخم الناشئ من جذب الطلب
25	(2-4-3-2) التضخم الناشئ عن دفع التكاليف
26	(3-4-3-2) العجز في الميزانية
28	(4-2) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
29	(1-4-2) الآثار الاقتصادية للتضخم
29	(1-1-4-2) آثار التضخم على توزيع الدخل والثروة
29	(2-1-4-2) آثار التضخم غير المتوقع على توزيع الدخل
30	(3-1-4-2) الآثار الأخرى للتضخم
34	(2-4-2) الآثار الاجتماعية للتضخم
35	(5-2) دور السيماستين المالية والنقدية في علاج التضخم

35	(1-5-2) السياسة المالية
37	(2-5-2) أهم أدوات السياسة المالية
37	(1-2-5-2) الانفاق العام
39	(2-2-5-2) الضرائب
40	(3-2-5-2) القروض الحكومية (الدين العام )
41	(3-5-2) الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية
43	(6-2) السياسة النقدية
44	(1-6-2) أدوات السياسة النقدية
44	(1-1-6-2) سعر الخصم
47	(2-1-6-2) عمليات السوق المفتوحة
48	(3-1-6-2) معدل الاحتياطي القانوني
49	(2-6-2) عناصر السياسة النقدية
52	(3-6-2) قنوات انتقال السياسة النقدية
52	(1-3-6-2) قناة سعر الفائدة
52	(2-3-6-2) قناة سعر الصرف
53	(3-3-6-2) قناة أسعار المنندات المالية الأخرى
54	(4-3-6-2) قناة الائتمان
54	(4-6-2) تطبيق السياسة النقدية
	<b>الفصل الثالث : السياستان النقدية والمالية في ليبيا</b>
58	(1-3) السياسة النقدية في ليبيا
58	(1-1-3) سعر الخصم
62	(2-1-3) معدل الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة
65	(3-1-3) عمليات السوق المفتوحة

66	(4-1-3) إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية
66	(2-3) سياسة سعر الصرف
68	(3-3) السياسة المالية في ليبيا
68	(1-3-3) الإنفاق العام
73	(2-3-3) الإيرادات العامة
75	(3-3-3) وضع الميزانية العامة
	<b>الفصل الرابع : التضخم في الاقتصاد الليبي</b>
80	(1-4) أسباب التضخم في ليبيا
81	(2-4) آثار التضخم على الاقتصاد الليبي
82	(3-4) اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي
92	(4-4) الخلاصة
	<b>الفصل الخامس : المنهجية والنموذج</b>
95	(1-5) مقدمة
97	(2-5) التقدير
105	(3-5) النتائج
	<b>الفصل السادس: الخاتمة</b>
109	الخاتمة
111	المراجع



## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1-3)	أسعار الفائدة على الودائع في أبريل 1980	59
(2-3)	أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة 1993-2004	60
(3-3)	تطور أسعار الفائدة في ليبيا خلال الفترة 2004-2007	61
(4-3)	عرض النقود خلال الفترة 1993-2007	62
(5-3)	نسبة الاحتياطي الإلزامي والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية ونسبة السيولة خلال الفترة 1970-2007	63
(6-3)	الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف التجارية 1970-2007	64
(7-3)	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1983-2005	69
(8-3)	نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 1970-2005	70
(9-3)	نسبة الانفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي الانفاق العام خلال الفترة 1970-2006	70
(10-3)	نمو الانفاق العام في الاقتصاد الليبي 1970-2007	72
(11-3)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي 1970-2005	73
(12-3)	هيكل الإيرادات خلال الفترة 1970-2006	74
(13-3)	وضع الميزانية العامة خلال الفترة 1970-2007	78
(1-4)	اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2007	85
(2-4)	معدل التضخم ومعدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الانفاق العام وسعر الصرف والرقم القياسي الأسعار الواردات 1970-2006	88
(1-5)	اختبارات جذور الوحدة	98
(2-5)	اختبارات الحدود (اختبار F)	103

104	المعاملات المقررة في الأجل القصير	(3-5)
106	تقدير معاملات الأجل الطويل	(4-5)

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	تضخم الطلب	(1-2)
	أثر الزيادة في الائتفاق العام الممول عن طريق الاقتراض	(2-2)
26	من المصرف المركزي	
50	عناصر السياسة النقدية	(3-2)
56	فترات الابطاء المرتبطة بالسياسة النقدية	(4-2)
83	(1-4) اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2007)	
	(2-4) علاقة التضخم بمعدل نمو عرض النقود وسعدل نمو الائتفاق العام	
89	وسعر الصرف والرقم القيلسي الأسعار الواردات(1970-2006)	

## ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة عرض وتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ، خلال الفترة 1970-2007 ، وذلك من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة في العملية التضخمية في ليبيا ، من خلال التطرق لأسباب التضخم ، وأنواعه ، والأثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ، وكيفية علاجه . وهدفت هذه الدراسة للوقوف على اهم العوامل المحددة للتضخم في ليبيا ، وذلك من أجل رسم السياسات اللازمة لمكافحة هذه المشكلة في المستقبل .

كذلك قامت هذه الدراسة بتوضيح دور السياستين المالية والنقدية في علاج التضخم ، بالإضافة إلى تحليل أدوات السياسة المالية والنقدية في ليبيا ، والتركيز على آلية انتقالها .

وقد استخدمت هذه الدراسة الأسلوب القياسي لتوضيح محددات التضخم في ليبيا ، وذلك عن طريق تقدير دالة التضخم في ليبيا ، حيث اشتملت المعادلة المقترنة على أربع متغيرات مستقلة هي : معدل نمو الانفاق العام ، ومعدل نمو عرض النقود ، والرقم القياسي لأسعار الواردات (تضخم مستورد) ، وسعر صرف الدولار بالدينار الليبي . واعتمدت الدراسة النموذج القياسي الحديث نموذج قترات التأخير الموزعة ذاتية الارتباط Autoregressive Distributed Lag(ARDL) Bounds model . وهي الدراسة الاولى التي تم فيها استخدام هذا النموذج الحديث في قسم الاقتصاد في جامعة بنغازي . وتوصلت هذه الدراسة لتقدير معاملات المعادلة ، خلال فترة الدراسة (1970-2007) ، التي كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، في الأجلين الطويل والقصير . كما أن جميع المعاملات كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% . وأظهرت نتائج التقدير أن المتغيرات المرتبطة بالعالم الخارجي (الرقم القياسي لأسعار الواردات ، وسعر الصرف ) كان لها تأثيرا كبيرا وواضحا على معدل التضخم في ليبيا . كما أوضحت أنه للسياسة النقدية تأثيرا واضحا في معدل التضخم . أما معدل نمو الانفاق العام فقد تم حذفه ، لمعالجة مشكلة الارتباط الخطي collinearity problem ، بينه وبين معدل نمو عرض النقود ، والتي تم اكتشافها عن طريق اختبار Variance Inflation Factors (VIF) .

وبناء على ما سبق فقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج :

أولا : انكشاف الاقتصاد الليبي والاعتماد على الاستيراد من الخارج لمعظم السلع المطلوبة ، وما ترتب عليه من تضخم مستورد .

ثانيا : السياسات التي اتخذت فيما يتعلق بتغيير سعر صرف الدينار الليبي كان لها أثر إيجابي في تفاقم مشكلة التضخم في ليبيا .

ثالثا : للسياسة النقدية دورا غير فعال في علاج ظاهرة التضخم في ليبيا ، وذلك من خلال عدم تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل فعال للحد من التضخم ، والتي قد تعود إلى عدم استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن الخزانة العامة ، مما يمنع استخدام السياسة النقدية لعلاج التضخم .

# الفصل الأول

## الفصل الأول

### تمهيد

#### 1-1 ( مقدمة

للتضخم تأثيرات سلبية على اقتصاديات العالم وخاصة النامية منها ، والسبب في ذلك هو تحني مستوى الدخل والتي تتأثر ملياً وبشكل كبير بالتضخم . كما وأن التضخم يُعدّ من أهم القضايا التي تعرقل برامج التنمية في أغلب دول العالم ومن بينها ليبيا .

وهناك عدة مدارس فُتت أسباب ظاهرة التضخم ففي القرن التاسع عشر تم التركيز على التضخم النقدي بمعنى أن زيادة المعروض من النقود يسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار . كما أكد كينز على الأسباب والعوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الدخل الوطني وبالتحديد المتعلق بميل الاستهلاك ، والكفاءة الحزبة لرأس المال ، وتوصل في النهاية إلى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي زيادة محسوسة ومستمرة<sup>(1)</sup> .

كما يلعب التضخم المستورد دوراً أساسياً ومهماً في تغذية الفجوة التضخمية ، ففي ليبيا مثلاً نجد أن زيادة كل من أسعار الواردات وعرض النقود تساهم في حدوث التضخم . وفي السنوات الأخيرة شهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً متزايداً في المستوى العام للأسعار ، وقد تمارع هذا الارتفاع مع بداية التسعينيات وحتى الآن حتى أصبحت ظاهرة التضخم سمة ملازمة للاقتصاد الليبي .

وعند النظر إلى أدبيات الاقتصاد يمكن التمييز بين مصدرين رئيسيين للتضخم هما : العوامل الناشئة من جذب الطلب ، تغذيتها المياسة النقدية والمالية التوسعية ، وعوامل جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الإنتاج ، والقوى الاحتكارية التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح . فالمصدر الأول يندرج تحت ما يسمى بالمدرسة النقدية (monetary school) في

(1) نصفاة ، احمد رمضان (2003) نظرية الاقتصاد الكلي ، دار الجنوية ، لامكدرية ، مصر ، ص 93 .

حين يمكن إدراج المصدر الثاني تحت مظلة المدرسة الهيكلية ( structural school)، ترى المدرسة النقودية أن التضخم ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى ، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة نسبية في الأسعار المحلية ، ما يعني أن رصيد النقود الحقيقية والإنتاج لن يتأثرا<sup>(1)</sup> . وهذا تحت ظروف معينة وفقا لأفكار النقوديين والتي هي امتداد للفكر الكلاسيكي والذي يعتبر بأن التوظيف الكامل يتحقق دائما . فإذا زاد عرض النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الانفاق الحقيقي على الناتج المحلي الاجمالي فلن هذا يؤدي لحدوث التضخم ، ولن يتأثر الإنتاج الذي هو دائما عند التوظيف الكامل .

أما المدرسة الهيكلية فإنها تركز على دور القيود والمحددات التي تؤثر في جانب العرض ، كأحد أسباب النمو النقدي، ومن ثم كمصدر للتضخم<sup>(2)</sup> . فالتضخم من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي . بمعنى أن العرض الكلي يقل عن الطلب الكلي وبناء على ما تقدم فإن الدول تلجأ لاستخدام السياسات المالية والنقدية للعلاج والحد من التضخم . ومن حيث تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع ، حيث أن تحديد أي السياستين أكثر فعالية يُعتبر محلّ جدل . يرى النقديون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ، ولهذا فهم يهملون السياسة المالية ، ويعتقدون أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكاف من أجل نمو الدخل ، في حين أن الكينزيين يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي . وأنها لا تقل عن السياسة النقدية في ذلك ، وربما يعتقدون أن السياسة النقدية أقل فاعلية ، ومهما يكن من اختلاف في وجهات نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والتوظيف وميزان المدفوعات . وتستخدم دول العالم السياسات الاقتصادية في علاج التضخم ، حيث تُعرّف

<sup>(1)</sup>Milton Fridman, .(1963). Inflation: Causes and Consequences. Asia Publishing House, Bombay,p135.

<sup>(2)</sup>publishing Bernanke, . (2005). Inflation in Latina America – A new Era? Paper presented at the Stanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit, February,p167.





الأدوات تؤثر في الأهداف التشغيلية (Operational goal) المتمثلة في سعر الفائدة في السوق النقدية والاحتياطيات الحرة والقاعدة النقدية وإجمالي الاحتياطيات البنكية ، والتي بدورها تؤثر في الأهداف الوسيطة (Intermediat goal) وهي نمو عرض النقود وإجمالي الائتمان ومعدلات الفائدة وسعر الصرف ، وهذه الأغراض الوسيطة تؤثر في عرض النقود وهو الهدف النهائي إذا كان التضخم هو المستهدف .

## 2-1 مشكلة الدراسة

التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ولكن بنسب متفاوتة. ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

وتتأى أهمية هذه الدراسة من معاناة الاقتصاد الليبي من مشكلة التضخم ، والذي هو من أخطر المشاكل الاقتصادية المعاصرة . وحدته تختلف من دولة لأخرى ، حسب القدرة الإنتاجية للدولة ، وكذلك حسب قدرتها على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية في علاج هذه المشكلة .

وقد أصبحت ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، مشكلة تثقل كاهل ميزانية الأسرة الليبية ، وهي مشكلة يمكن أن تنتج من عدة أسباب مثل ارتفاع الطلب أو ارتفاع التكلفة أو من كليهما . كما قد يكون سببها هو التضخم المستورد ، حيث أن الاقتصاد الليبي يعتمد على الاستيراد بشكل كبير جداً ، و السلع المستوردة تتحدد بسعرها الأجنبي وبسعر الصرف ، وبالقوى الاحتكارية التي يمثلها التجار والتي تجعلهم يفرضون السعر الذي يرونه مناسباً لسلعهم المستوردة . كذلك فإن الزيادة في المستوى العام للأسعار لم تراقفها زيادة في الناتج الوطني ، مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن الليبي وبالتالي على مستوى معيشته . وعليه أصبح لزاماً على السلطة التنفيذية المختصة التدخل من أجل مكافحة هذه الظاهرة . ومن الملاحظ أن السلطة التنفيذية ، سواء المالية أو النقدية ، لم تتمكن طيلة السنوات الماضية من تخفيض حدة التضخم في ليبيا . فلينمكن الخلل في ذلك ؟ وما هي الإجراءات الأكثر فعالية من أجل علاج هذه المشكلة ؟

تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما مفهوم التضخم وما هي أسبابه وأنواعه ؟
- ما هي آثار التضخم على واقع الاقتصاد الليبي ؟
- ما هي السياسة النقدية والمالية وما هي أدواتها ؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على التضخم في ليبيا ؟

### 3-1 أهمية الدراسة

نظراً للأثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني فإن أهمية الدراسة تكمن من خلال التعرف على دور السياسة المالية والنقدية ومدى كفاءتها في علاج هذا الظاهرة.

سنقوم في هذه الدراسة باستخدام التحليل القياسي لتقدير دالة التضخم ، ومن ثم معرفة أكثر المتغيرات تأثيراً على التضخم في ليبيا ، مما يساعد في علاج التضخم و أثره ، عن طريق احداث تغييرات على هذه المتغيرات ، خاصة وأن الاقتصاد الليبي على طويلا من ظاهرة التضخم ومنذ فترة طويلة . ولهذا السبب نجد نفس السؤال السابق و هو لماذا لم تنجح ليبيا في استخدام كل من السياستين المالية و النقدية في علاج هذه الظاهرة ؟

### 4-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مصادر التضخم في ليبيا ، وتحليل مدى استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في ليبيا ، والتعرف ما إذا كانت هذه الأدوات فعالة بحيث تؤثر في المتغيرات الاقتصادية ، ومن ثم الوصول إلى الأهداف النهائية والتي من أهمها تحقيق استقرار الأسعار . وبما أن السياستين المالية والنقدية في ليبيا تسببهما الكثير من القصور لفترة طويلة يوضحها معدلات التضخم المرتفعة السائدة في ليبيا ، ونذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات ومن بينها :هل كل من السياسة المالية والنقدية فعالة في ليبيا ؟

ولكي نجيب على هذا السؤال يجب أن نتناول المحورين التاليين :

- التعرف على اتجاهات التضخم والسياسات المتبعة في ليبيا خلال الفترة من (1970 \_ 2007)
- تقدير دالة التضخم من أجل التعرف على أكثر المتغيرات أهمية .

### 5-1) فرضية الدراسة

تقرض هذه الدراسة أن التضخم في ليبيا يتأثر بعوامل داخلية ، وعوامل خارجية (تضخم مستورد) .

### 6-1) منهجية الدراسة

- المنهج الوصفي : وسنقوم باستخدام هذا المنهج في الجانب الذي يتناول الشق النظري الذي يتطرق إلى النظريات الاقتصادية في التضخم وأنواعه وأسبابه وماهية السياستين النقدية والمالية وأدواتهما ودورهما في علاج التضخم .

- المنهج الكمي : حيث تقوم هذه الدراسة بتقدير دالة التضخم في ليبيا باستخدام النموذج القياسي الحديث لحدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع

#### Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test

وذلك لمعرفة محددات ظاهرة التضخم في ليبيا خلال الفترة الزمنية (1970-2007) مستخدمين الإحصائيات الرسمية الصادرة من كل من وزارة التخطيط و مصرف ليبيا المركزي.

### 7-1) حدود الدراسة

#### 1-7-1) الحدود الزمنية

سنقوم في هذه الدراسة بدراسة التضخم ودور السياسة النقدية والمالية في خلال الفترة ما بين عامي (1970-2007) .

## 2-7-1) الحدود المكانية

تناول هذه الدراسة دراسة التضخم ودور المياسة المالية والنقدية في الدولة الليبية خلال الفترة سلفه الذكر .

## 8-1) الدراسات السابقة

تطرق العدي من الدراسات النظرية والتطبيقية لموضوع التضخم من عدة جوانب وهناك دراسات أيضا عن التضخم المستورد وأيضا دراسات تطرقت لعرض النقود .

## 1-8-1) الدراسة الأولى :

Abohobiel, A. Abdulfattah , " An Econometric Model for the Libyan Economy, 1962-1977" Unpublished PHD dissertation , Indiana University Bloomington , Bloomington, IN , USA, Aug. 1983.

واشتملت على معادلات للأرقام القياسية في الاقتصاد الليبي هي :

$$1) PGDP_t = \beta_0 + \beta_1PEO_t + \beta_2PTIM_t + \beta_3MPER_t + \mu_t$$

حيث :

$PGDP_t$ : الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي .

$PEO_t$ : أسعار الصادرات النفطية .

$PTIM_t$ : الرقم القياسي الضمني لأسعار إجمالي الواردات من السلع والخدمات .

$MPER_t$ : عرض النقود للفرد الواحد (Money supply per capita).

وقد كانت نتيجة تقدير معاملات هذه المعادلة ، أن أكبر مؤثر في التضخم في ليبيا هو الرقم القياسي الضمني لإجمالي الواردات من السلع

والخدمات ، حيث كان له دلالة احصائية ، مما يؤكد على انكشاف الاقتصاد الوطني ، مما يسبب التضخم المستورد ، كما أن أسعار الصادرات النفطية ، كانت لها دلالة احصائية كذلك ، ويليه عرض النقود ، مما يتفق مع وجهة نظر المدرسة النقدية ، التي تعتبر بأن التضخم ينشأ بسبب الزيادة المفرطة في عرض النقود . ومن هذه النتائج نلاحظ مدى تأثير الاقتصاد الوطني بالتغيرات في العالم الخارجي ، مما يسبب التضخم المستورد.

$$2) PCP_t = \beta_0 + \beta_1 PCP_{t-1} + \beta_2 PXA_t + \beta_3 PXC_t + \mu_t$$

$PCP_t$ : الرقم القياسي الضمني لأسعار المستهلك في الزمن t.

$PCP_{t-1}$ : الرقم القياسي الضمني لأسعار المستهلك في الزمن t-1.

$PXA_t$ : الرقم القياسي الضمني لأسعار الإنتاج الزراعي في الزمن t.

$PXC_t$ : الرقم القياسي الضمني للأسعار في قطاع التشييد في الزمن t.

وتوصلت الدراسة من خلال تقدير هذه المعادلة ، إلى أن الرقم القياسي الضمني لأسعار المستهلك ، يتأثر بشكل كبير بالقيم المتباطئ له ، أي بالرقم القياسي الضمني لأسعار المستهلك في الزمن t-1 ، حيث كانت قيمة معامل المقدر أكبر قيمة بين معاملات النموذج . ويليه الرقم القياسي الضمني للنتج الزراعي ، كثاني أكبر معامل ، ثم الرقم القياسي الضمني للتشييد .

$$3) PIT_t = \beta_0 + \beta_1 PIT_{t-1} + \beta_2 PGDP_t + \mu_t$$

حيث:

$PIT_t$ : الرقم القياسي الضمني لأسعار التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي في الزمن t.

وكانت النتيجة أن كل المعاملات لها دلالة احصائية .

**1-8-2) الدراسة الثانية :** رهيط ،حسين فرج ، فائض الطلب الكلي ، وعجز الميزانية العامة ، والدين العام المحلي البنكي ، دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-1990 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، 1998 .  
توصيف النموذج :

$$CLI_t = F(MS_t, ED_t)$$

$CLI_t$  : المستوى العام للأسعار (نفقة المعيشة لبلدية طرابلس ، 1979 ) .

$MS_t$  : المفهوم الضيق لعرض النقود (M1) في الفترة t .

$ED_t$  : فائض الطلب الكلي في الفترة (t) .

توصلت الدراسة إلى أن فائض الطلب مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية 10% بينما تقبل معنوية عرض النقود عند كافة المستويات وهذا دليل على أهمية عرض النقود كمفسر رئيسي لسلوك المستوى العام للأسعار ، ويليه في ترتيب الأهمية يأتي فائض الطلب . ورغم ان الانحدار يعطي من مشكلة الارتباط الذاتي ، إلا أن موافقة إشارات المعاملات للنظرية الاقتصادية ، والقوة التفسيرية الملائمة للانحدار من ناحية ، وارتفاع قيمة اختبار (F) الدالة على المعنوية الكلية للانحدار ، وانخفاض قيمة الخطأ المعياري للنموذج من ناحية أخرى ، كلها أمور تؤيد القبول العام لهذه الدالة .

**1-8-3) الدراسة الثالثة :** محمد بن عبد الله الجراح ، مصادر التضخم في السلطنة العربية السعودية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 27 ، 2011 ص ص 4،6،5 .

توصيف النموذج :

$$\pi = \alpha_0 + \alpha_1 RY_t + \alpha_2 GR_t + \alpha_3 MS_t + \alpha_4 WP_t + \alpha_5 EP_t + \alpha_6 OP_t + \alpha_7 RPO_t + \alpha_8 ER_t + \mu_t$$

حيث :

$\pi$  = معدل التضخم

$RY$  = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

$GR$  = الانفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

$MS$  = معدل نمو عرض النقود .

$WP$  = مؤشر الانتاج الصناعي للدول الصناعية .

$EP$  = المؤشر العالمي لأسعار الصادرات .

$Op$  = مؤشر درجة انفتاح الاقتصاد السعودي .

$RPO$  = معدل نمو الأسعار الحقيقية للنفط .

$ER$  = سعر صرف الريال السعودي

$\mu$  = المتغير العشوائي .

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج يتفق معظمها مع توقعات النظرية الاقتصادية فبعد استخدام الطرق القياسية وتحديد النموذج القياسي الحديث لحدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) لتحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، ظهرت معظم النتائج بمستوى معنوية مرتفع ، ولعل من الجدير ذكره أن العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي ، والأسعار العالمية للصادرات ، ودرجة الانفتاح ) قد أظهرت تأثيراً واضحاً في معدل التضخم في المملكة السعودية في الأجلين الطويل والقصير ، وبمستوى معنوية عال 1% مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي السعودي مع نظيره العالمي ، أما الأمر الآخر الذي



يتمحق التوقف ، هو ظهور السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو النقود كعامل مهم في التأثير في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل .

**1-8-4) الدراسة الرابعة:** أحمد محمد صالح الجلال ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجمهورية اليمنية (رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة صنعاء ، 2005.

توصيف النموذج :

$$\pi = \alpha_0 + \alpha_1 GR + \alpha_2 MS + \alpha_3 OP + \alpha_4 ER + \mu$$

حيث :

$\pi$  = معدل التضخم .

$GR$  = الإنفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

$MS$  = معدل نمو عرض النقود .

$Op$  = مؤشر درجة انفتاح الاقتصاد اليمني

$ER$  = سعر صرف الريال اليمني .

$\mu$  = المتغير العشوائي .

توصلت الدراسة إلى أن السلطات الحكومية في اليمن نفذت عدد من السياسات النقدية والمالية هدفت إلى وقف التدهور في أداء الاقتصاد اليمني والحد من تفاقم معدلات التضخم السنوية ، غير أنه على الرغم من النجاحات التي حققتها تلك السياسات في تخفيض حجم السيولة المحلية وتخفيض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز البنكي إلى إجمالي السيولة المحلية وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي الجاري وخفض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي إلا أن تلك السياسات لم تحقق نجاحا ممتلا في علاج الاختلالات الخارجية الناجمة عن زيادة أسعار الواردات السنوية من السلع والخدمات ، نظرا لحالة الجمود التي يعاني منها جهاز الإنتاج المحلي في اليمن وزيادة الاعتماد على الخارج لتوفير احتياجات السكان

من السلع والخدمات ، كما أوضحت الدراسة قصور السياسة النقدية والمالية عن علاج الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد اليمني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد اليمني .

**1-8-5) الدراسة الخامسة:** نجلاء صالح الزامل ، محددات التضخم في الاقتصاد السعودي ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) جامعة الملك سعود، 2008.

ارتكزت هذه الدراسة القياسية على متغيرين مستقلين فقط وهما عرض النقود وأسعار الواردات - تضخم مستورد وكان توصيف النموذج كما يلي :

$$INF = f( M , EX )$$

$$INF = \alpha + \beta M + \beta_2 EX + u_i$$

حيث :

INF: التضخم .

M: عرض النقود .

EX : أسعار الواردات - التضخم المستورد .

$\alpha$  : الحد الثابت للدالة ، ويعكس قيمة التضخم عندما تكون قيمة كل من  $EX$  ,  $M$  تساوي الصفر .

$\beta$  : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في التضخم  $INF$  عندما يتغير عرض النقود  $M$  بوحدة واحدة .

$2\beta$  : معامل الدالة ويعني قيمة التغير في التضخم  $INF$  عندما تتغير أسعار الواردات  $EX$  بوحدة واحدة .

$u_i$  : المتغير العشوائي .

وتم استخدام المتغيرات المبطأة (lagged variables) وذلك باستخدام السلاسل الزمنية.

وتوصلت هذه الدراسة في النهاية إلى أن عرض النقود وأسعار الواردات لها علاقة طويلة الأجل بالتضخم في المملكة ، وأن عرض النقود له الأثر الأكبر في هذا التضخم . ولكن أيضا التضخم المستورد له أثر لا

يمكن إغفاله ، وذلك بفعل انكشاف الاقتصاد السعودي على العالم الخارجي ، وقصور الانتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد .

**1-8-6) الدراسة السادسة:** حسين عمر " تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي " مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد 8 ، العلوم الإدارية (2) الرياض 1416هـ، ص ص 13، 15.

و تهدف هذه الورقة إلى التعرف على اثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم بنوالة الكويت وذلك بتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وأوضحت الدراسة حجم وطبيعة إسهام كل من عرض النقد وسعر الصرف في سلوك الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك باستخدام متجه الانحدار الذاتي .

حيث كان النموذج كالتالي :

$$\pi = \alpha + \beta M + \beta_2 EX + u_i$$

حيث :  $\pi$  : التضخم في الاقتصاد الكويتي .

M: عرض النقود .

EX : أسعار الواردات - التضخم المستورد .

U<sub>i</sub> : المتغير العشوائي .

وغطى التحليل الفترة من الربع الأول من عام 1976 إلى الربع الثاني من عام 1990 ، حيث أوضحت نتائج اختبار السببية إن لعرض النقود أثرا ذا أهمية إحصائية على كل من سعر الصرف مقابل الدولار ومعدل التضخم بالإضافة إلى تأثير معدل التضخم بتغيرات سعر الصرف ، كما أظهرت النتائج أن اثر الأخير كان أطول أمدا .

**1-8-7) الدراسة السابعة :** مظهر محمد صالح ،الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة محددات التضخم في العراق ،بغداد 2006.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ربيعياً يعتمد على موارد النفط في تسيير نشاطاته الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه ، فإن ثمة سبيل يوضح كيفية مواجهة حالة التضخم الراهن يتحقق عبر واحدة من الثوابت المتأينة من تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط ، وأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود لا بد أن يتم عبر مكون وحيد ومستقر معادل للقيمة numeraire وهو الدينار العراقي ضمن ترصين قيمة الوحدة النقدية العراقية إزاء العملة الأجنبية ، إذ بينت التجربة التي مارستها السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية في استخدام وسائلها لتحقيق الاستقرار والتي جاءت نجاحاتها عبر عدد من أشكال المزادات التي يقيمها البنك المركزي العراقي ويتم فيها تداول مختلف الموجودات المالية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار وخفض التضخم ، بيد أن مزاد العملة الأجنبية الذي يأتي على رأس تلك المزادات بات لوحده يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة وبمعدل مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة بدون التأثير على الاحتياطيات الدولية للعراق ، مما يعني أن ثمة سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية وتهذبة الضغوط التضخمية من خلال نشاطات سوق الصرف المركزية ودورها في معالجة التضخم تأتي من خلال تقوية سعر صرف الدينار العراقي بعد الأخذ بالحسبان حقيقة أن التضخم مصدره في النهاية التوسع في الكتلة النقدية .

**8-8-1) الدراسة الثامنة :** رمزي زكي " التضخم المستورد - دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية" جامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، 1986 .

تناولت هذه الدراسة القوات المختلفة التي يتسرب من خلالها التضخم المستورد إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال فترة السبعينيات الميلادية ، حيث يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج علماً بأن هذه الدراسة اعتمدت على قياس التضخم المستورد كالأتي :

التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية \* 100

كما أبرزت الدراسة أن ظاهرة التضخم المستورد بالدول العربية النفطية تعكس العيوب الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال هيمنة القطاع النفطي والاعتماد شبه الكلي على إنتاج وتصدير النفط الخام، وأشارت إلى صعوبة مكافحة التضخم المستورد في الأجلين القصير والمتوسط فمن الضروري مكافحة هذا النوع من التضخم من خلال سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية على المدى الطويل.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني

### النظريات الاقتصادية في التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية. فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها<sup>(1)</sup>، وأثناء الحرب العالمية الثانية. كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة. ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور. كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، وسنعمد على الرقم القياسي للنتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم في ليبيا.

ويعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وليس خلال سنة واحدة" وبما أن المؤشر المستخدم في هذه الدراسة هو الرقم القياسي للنتج المحلي الإجمالي فإن التضخم يعبر عنه "بالارتفاع المستمر في الرقم القياسي للنتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة" ولا يقصد بالتضخم ارتفاع الأسعار لفترة زمنية واحدة، أو أنه ارتفاع عرض، وهذا يعني أن التضخم هو عملية ديناميكية وليس مجرد حالة من أحوال السكون. ويتم حسابه كما يلي (2):

$$\pi = \left( \frac{PGDP_t - PGDP_{t-1}}{PGDP_{t-1}} \right) * 100$$

(1) عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985)، ص 9.

(2) Abohobiel, A. Abdulfattah, Aug. 1983, pp 127-130.

حيث

$$\pi = \text{معدل التضخم} .$$

$PGDP_t$  الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الزمن  $t$  (الحالي).

$PGDP_{t-1}$  الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة .

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ، والتي تختلف إلى حدّ في البلدان الصناعية المتقدمة عنها في البلدان النامية . ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تعرضت لها البلدان النامية .

وفي هذا الفصل ستتم مناقشة كل من

- مقاييس ومؤشرات التضخم الاقتصادي
- أسباب التضخم
- أنواع التضخم
- الآثار الاقتصادية للتضخم
- الآثار الاجتماعية للتضخم
- دور السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم

## 1-2) مقاييس ومؤشرات التضخم الاقتصادي

توجد عدة مقاييس لمعدل التضخم في القطاعات الاقتصادية سواء من جانب الطلب ( الاستهلاك ) ، الاستثمار .... وغيرهما) أو من جانب العرض (الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الزراعة ، الصناعة وغيرها من القطاعات) أو على مستوى الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم لإجمالي السلع المنتجة في الدولة خلال السنة . أي أنه لدينا :

### 1-1-2) الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يمكن لنا أن نستدل على الكمية من النقود الزائدة التي امتصها الناتج المحلي الإجمالي في شكل ارتفاع في الأسعار وأدت إلى تضخمه على غير حقيقته بواسطة ما يعرف بالرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي .



## 2-1-2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك

ويستخدم كمؤشر لإظهار الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية<sup>(1)</sup>.

## 2-1-3) الرقم القياسي لأسعار الواردات

وهو يقيس معدل التضخم المستورد كنتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل تؤثر على أسعار الاقتصاد المحلي ومستويات التكاليف وهي :

- معدل التضخم الخارجي.
- تكاليف النقل المحلي التي تزيد من التضخم المستورد عن طريق ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع غير المتكافئ.
- توحيد إمكانيات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين الأجانب من التحكم عن طريق الاحتكار .

## 2-1-4) الفجوة التضخمية (فجوة الطلب)

تعتبر إحدى المؤشرات الاقتصادية الهامة على صعيد القياس الكلي للقوى التضخمية التي يوجهها النشاط الاقتصادي من خلال تفاعل متغيراته الاقتصادية، وهو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات<sup>(2)</sup>.

## 2-2) أسباب التضخم

توضح لنا النظرية الاقتصادية أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم ولعل أبرزها ما يلي :

## 2-2-1) الأسباب المتعلقة بعرض النقود

وهي أهم العوامل التي تحدد مستوى التضخم. بمعنى أنه ينشأ التضخم عند إصدار النقود بمعدلات تتعدى معدل نمو الدخل الحقيقي بمعنى كثرة النقود مع ندرة السلع والخدمات (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة).

<sup>(1)</sup> يافورة ، أحمد والعصبي محمود \* إحصاء في الاقتصاد الكلي " الطبعة الثانية ، مطابع الصالح ، 2006م

<sup>(2)</sup> السلطان ، صالح \* التضخم ..... المفاهيم والأساليب والمخاطر \* جريدة الرياض ، العدد 14447 ، 2008 م .

## 2-2-2) التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج (تضخم دفع التكاليف)

ويقصد بالتكاليف أجور ومرتبات أو مواد خام أو طاقة أو غيرها من عناصر التكاليف. و زيادة التكاليف تعمل على تحفيز العرض الكلي من السلع والخدمات . وفي حالة عدم انخفاض الطلب الكلي وامكانية زيادته عن العرض الكلي من السلع والخدمات تتولد الضغوط التضخمية.

## 2-2-3) التضخم المستورد

وهو ناشئ عن زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وفي حالة أن كمية السلع والخدمات المستوردة تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما، فإن هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها<sup>(1)</sup>.

## 2-2-4) التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات (تضخم جذب الطلب )

وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لهذه السلع والخدمات وظهور التضخم وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:-

أ- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد .

ب- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج .

ج - حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج .

## 2-3) أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلاف المعايير المستخدمة للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجتمع فيما بينها. وجميع أنواع

<sup>(1)</sup> حنين عادل أحمد، "أساليب الاقتصاد النقدي والبنكي" بيروت : دارالجمالية للطباعة والنشر، 1992م، ص201.

التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي انخفاض القوة الشرائية للنقود .  
وسنعرض الأنواع المختلفة للتضخم اعتماداً على بعض المعايير كما يلي :

### 1-3-2) معيار درجة تحكم الدولة في التضخم

وفقاً لهذا المعيار تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية في مدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها<sup>(1)</sup>. ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم .

#### 1-1-3-2) التضخم الظاهر

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن الارتفاع في الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب<sup>(2)</sup>. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد.

#### 2-1-3-2) التضخم المكبوت

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الظاهر، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الائتمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً لتقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى . وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار. إلا أن ذلك لا يعنى القضاء على الظواهر التضخمية

(1) لروبي نوبل ، 1984، مرجع سابق ، ص 26 .  
(2) لمطمان ، صالح ، 2008 ، مرجع سابق ص 67 .

وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، أو بما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد<sup>(1)</sup>. وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها إلى الحد مؤقتا من ارتفاع مستويات الاسعار ، أو تجميدها ، ومنعها من الارتفاع<sup>(2)</sup>.

### 2-3-2 ) معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

#### 2-3-2-1) التضخم في أسواق السلع

ويجب التمييز بين نوعين من أنواع التضخم في سواق السلع هما :

- أ- التضخم السلعي:- ويحدث هذا التضخم إذا قامت الشركات المهيمنة بزيادة أسعار السلع التي تبيعها ، وذلك عن طريق زيادة هامش الربح من أجل تحقيق أرباح أعلى ، وهذا النوع من التضخم لا يحدث في حالة المنافسة التامة ، وذلك لأن المنشأة لوحدها لا يمكن أن تحدد السعر .
- ب- التضخم الرأسمالي:- ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها ويترتب على ذلك تحقق أرباح في كل من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

(1) عناية غازي حسين ، 1985 ، مرجع سابق ، ص 58-59 .  
(2) الروبي نيل ، 1984 ، مرجع سابق ص 26 .

### 2-2-3-2) التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

ويجب التمييز بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

- أ- التضخم الربحي : ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار ، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي سلع الاستهلاك والاستثمارات (1).
- ب- التضخم التخلي :- هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ضمن تلك التكاليف ارتفاع أجور العمال(2).

### 2-3-3-2) معيار حدة التضخم

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:-

### 2-3-3-2) التضخم الجامح

ويعد أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عن ذلك آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير . ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم واستبدالها بعملات أخرى، من خلال اقتناء أصول عينية أو استثمارها في القطاعات غير الإنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي المدخرات الوطنية (3). ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، كنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية(4).

(1) الشبول نايف " التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه وقلمه وعلاجه " (جامعة عين شمس ، كلية التجارة قسم

الاقتصاد ، رسالة ماجستير ، 1981م ) ، ص 6 .

(2) عناية غازي حميد ، 1985، مرجع سابق ، ص 61 .

(3) عناية غازي حميد ، 1985، مرجع سابق ، ص 62 .

(4) الزويبي نبيل ، 1984 ، مرجع سابق ، ص 30 .

## 2-3-3-2) التضخم المتوسط "غير الجامح"

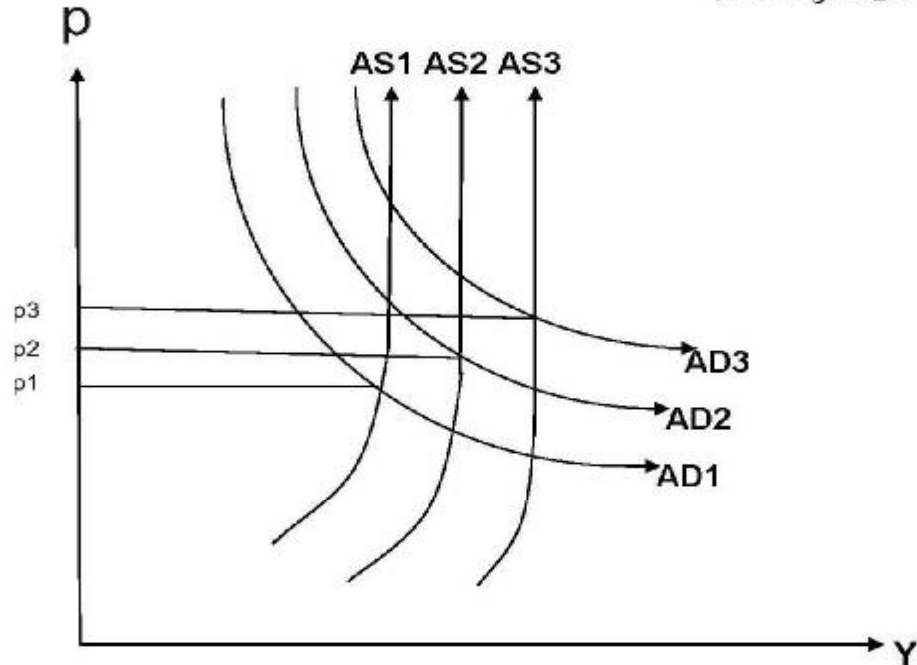
ويجبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولأنها تقل عن مثيلاتها في فترة التضخم الجالس، فإن الآثار الناجمة عنه تُعد أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية.

## 2-3-4) معيار مصدر التضخم

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

### 2-3-4-1) التضخم الناشئ من جذب الطلب Demand-Pull Inflation

كما أشرنا سابقاً فإن التضخم ينشأ عندما يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي. ويتحرك منحنى العرض الكلي جهة اليمين مع زيادة عرض العمل أو رأس المال، أو كلاهما.



الشكل (1-2)

تضخم الطلب

يوضح الشكل (2-1) أنه عند الطلب الكلي AD1 ، والعرض الكلي AS1 ، فإن السعر التوازني هو P1 ، وعند زيادة الطلب الكلي إلى AD2 ، وازداد العرض الكلي إلى AS2 ، فإن السعر التوازني يكون P2 . وكذلك لو زاد الطلب الكلي والعرض الكلي إلى AD3 وAS3 على التوالي ، فإن السعر سيزداد إلى P3 .

وحيث أن نقطة تقاطع منحى الطلب الكلي مع العرض الكلي تُعبر عن مستوى انتاج التوظيف الكامل ، فإن زيادة الطلب ستؤدي لزيادة الأجور النقدية . أي أن التضخم ينشأ بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي أولاً ، وهذا يتبعه زيادة في الأجور والأسعار وليس العكس<sup>(1)</sup> .

#### 2-4-3-2) التضخم الناشئ عن دفع التكاليف

ويسمى أيضاً تضخم النفقة Cost Inflation ، أو تضخم البائعين Sellers Inflation ، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الضغوط التي تمارسها نقليات العمال، من أجل زيادة الأجور والأسعار ، وهذه النظرية عكس نظرية تضخم الطلب التي تقول أن فائض الطلب هو الذي يسبب التضخم ، فنظرية تضخم النفقة تزعم أن سبب التضخم هو مطالبة النقليات العمالية بزيادة الأجور كما سبق وذكرنا ، من جهة ، ووجود شركات الاحتكار من جهة أخرى ، التي يمكنها رفع أسعار منتجاتها حتى في غياب الزيادة في الطلب ، أو ارتفاع التكاليف ، وهذه الممارسات من النقليات والمحتكرين تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية .

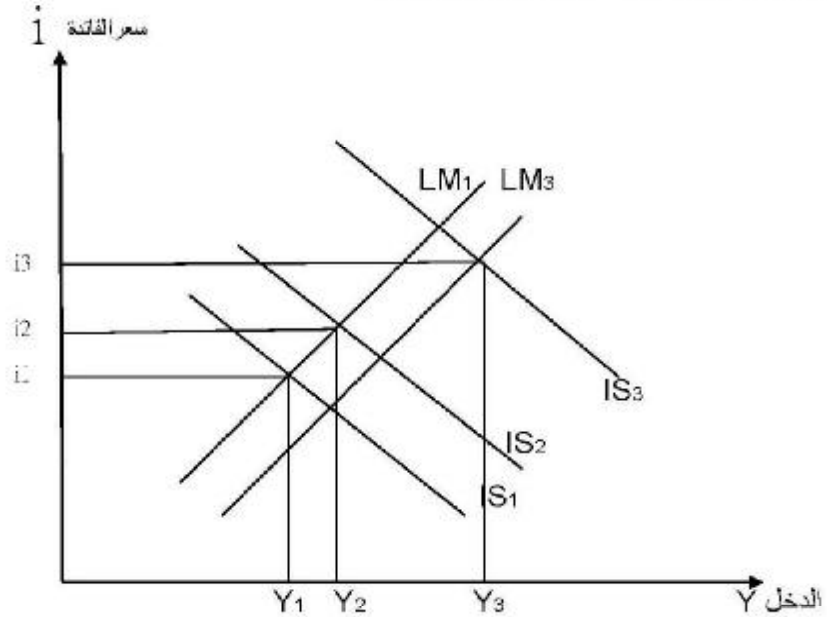
كما يطلق على تضخم النفقة الناشئ عن الممارسات الاحتكارية اسم "التضخم الناشئ عن دفع الأرباح Profit-Push Inflation" ، فعندما تكون الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في الانتاجية ، فقد يتحقق التضخم الحزوني ، إذا قامت الشركات المحتكرة بزيادة أرباحها عن طريق زيادة أسعار السلع التي تبيعها ، وذلك برفع نسبة هامش الربح التي تحققها من بيع السلع ، وهذا الأمر يجعل نقليات العمال تطلب برفع الأجور النقدية للعمال حتى لا ينخفض مستواهم المعيشي جراء ارتفاع الأسعار ، وهذه العملية تسمى التضخم الحزوني .

(1) عبدالفتاح عبدالسلام بوحديد ، التحليل الاقتصادي الكلي والسياسات الاقتصادية ، (ليبيا ، منشورات جامعة الجبل لغربي ، 1996) ص 480 .

### 3-4-3-2 العجز في الميزانية

يقصد بعجز الميزانية ، زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، وبالقدر أو الكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي .  
وتتم تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي ، حيث يؤدي زيادة الانفاق إلى انتقال منحنى  $IS_1$  إلى جهة اليمين إلى  $IS_2$  ، والذي يتقاطع مع منحنى  $LM_1$  ، ومنها يتحدد الدخل  $Y_2$  ، ومعرفة  $i_2$  كما هو موضح في الشكل (2-2) .

وعندما تقوم الخزينة العامة بتمويل هذا لانفاق عن طريق الاقتراض من البنك المركزي ، فإن هذا يؤدي لزيادة القاعدة النقدية ، وبذلك يزداد عرض النقود ، مما يؤدي لانتقال منحنى  $LM$  إلى اليسار . ونظرا لان الزيادة في الطلب على النقود تقلل عن الزيادة في الثروة ، فإن الزيادة في عرض النقود وزيادة الطلب تنتقل منحنى  $LM_1$  إلى  $LM_3$  .



الشكل (2-2)

أثر الزيادة في الانفاق العام الممول عن طريق الاقتراض من البنك المركزي

كذلك فإن زيادة في الثروة تؤدي لزيادة الاستهلاك ، الذي بدوره يؤدي لانخفاض الادخار ، وبالتالي ينتقل منحنى  $IS$  من  $IS_2$  إلى  $IS_3$  . وهذا



ينتج عنه الدخل التوازني Y3 عند تقاطع IS3 مع LM3 ، وهذه الزيادة في الدخل تتجاهل قيد الميزانية . وهنا الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تخفيض مقدار الزيادة في سعر الفائدة ، وفي النهاية فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الثروة ، وزيادة الثروة تؤدي لزيادة الاستهلاك ، وهذا يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية في النهاية<sup>(1)</sup> .

هل يعني هذا أن عجز الميزانية يبقى بلا حدود أو قيود ، أو شروط في تملدها كسبب منثني للتضخم ؟

لقد أجاب على هذا الاستفهام كثير من الاقتصاديين وخاصة الكينزيين ، فبعد انتشار الكينزية ما بين الحربين العالميتين متأثرين بهذه الافكار ، والتي ساهمت الى حد كبير في توضيح الحدود التي اذا تعدتها السياسات الاقتصادية أدت الى حدوث التضخم . لقد حددت هذه الافكار الكينزية ظهور التضخم ، ومثالية سياسة الحكمة في احداث العجز في الميزانية بوجود عناصر انتاجية عاطلة عن العمل ، وعدم وصول المجتمع الى حالة الاستخدام الكامل .

واعتبرت أن سياسة الانفاق العام - والتي تعتبر سياسة عجز الميزانية احداها - هي وسيلة ضرورية لاتعاش الحركة الاقتصادية على شرط توفر العناصر التي ستعتبر مجالاً للإنفاق العام ، في سبيل الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى حالة الراج .

وإذا سارت الحكومات في سياساتها الرامية الى اغراق المجتمع بالتداول النقدي ، ومن ثم العمل على رفع الطلب الكلي الفعلي في السوق ، ومن ثم كانت جميع العناصر الانتاجية موظفة بالكامل، فإن النفقات العامة في هذه الحالة تكون سبباً في ارتفاعات المتتالية في الأسعار، والتي كانت نتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الانفاق العام ، وما ترتب عليه من ارتفاع في الطلب الكلي الفعلي وبين كمية المنتجات والثروات ، التي لم تستطع هذه السياسة رفعها وزيادتها ، فأدت الى ارتفاع الاسعار ، والى احداث التضخم في المجتمع .

(1) عبدالفتاح عبدالسلام بربحيل ، 1996 ، مرجع سابق ، ص 413

## 4-2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم إلى بروز العنيد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية . وتنتج هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار . ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقض بارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup> .

وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع ، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار نظراً للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية . بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار وتشمل هذه الفئة . المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحاً مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية.

وتؤدي الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغيرات في القرارات التي يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخل الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعتمدون إلى التخلص من أرصدهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى أصول ذات قيمة مستقرة ، نظراً لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم . بينما يوجه المستثمرون أرصدهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتميز بكبير نسبة الزيادة في الأرباح عن معدل التضخم .

<sup>(1)</sup> زكي رمزي ، 'مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء' ، (القاهرة ، الهيئة المصرية لعامة للكتاب ، 1980) ، ص 475 .

## 2-4-1 الآثار الاقتصادية للتضخم

هنا يجب التمييز بين التضخم المتوقع *Anticipated Inflation* ، والتضخم غير المتوقع *Unanticipated* . فالتضخم المتوقع هو الذي يمكن توقعه من قبل المنشآت والوحدات الاقتصادية ، كأن تتوقع هذه المنشآت تضخماً قدره 10% ، وبعد ذلك تحقق هذه النسبة بالفعل . أما التضخم غير المتوقع فهو يشير إلى الزيادة غير المتوقعة في الأسعار ، فقد يحدث التضخم دون أن تتوقع ذلك المنشآت الاقتصادية ، أو يحدث تضخم يفوق النسبة المتوقعة ، كأن تتوقع المنشآت الاقتصادية تضخماً بنسبة 3% ، ولكن في الواقع يتحقق تضخم يفوق هذه النسبة . وسنناقش الآثار المتوقعة لكلا النوعين .

### 2-4-1-1 آثار التضخم المتوقع على توزيع الدخل والثروة

يؤثر هذا النوع من التضخم على توزيع الدخل والثروة ولكن بدرجة أقل من التضخم غير المتوقع ، وذلك لأن التوقع المسبق لهذا التضخم من قبل الوحدات الاقتصادية ، يجعل هذه الوحدات تستجيب عند حدوث التضخم مباشرة ، وذلك لتفادي الآثار السيئة للتضخم ، فالأفراد سيحاولون عند إبرام الاتفاقيات أخذ التضخم بعين الاعتبار وذلك لتعويض التضخم المتوقع وذلك بمحاولة زيادة دخولهم ، والشركات كذلك ستوافق على هذه الاتفاقيات إذا توقعت الزيادة في أسعار منتجاتها (1).

### 2-4-1-2 آثار التضخم غير المتوقع على توزيع الدخل

إن التأثير الأكبر لهذا النوع من التضخم هو حدوث إعادة توزيع الدخل الحقيقي . فهناك من يستفيد من التضخم بأن تزيد دخولهم بمعدل أكبر من معدل التضخم ، فهؤلاء يستفيدون من حدوث التضخم . أما الأفراد الذين تزيد دخولهم بمعدل أقل من معدل التضخم فهؤلاء يخسرون بسبب حدوث التضخم .

ونظراً لأن ارتفاع الأسعار يختلف بين الأصول المختلفة ، فهناك أصول ترتفع أسعارها بنسبة أكبر من الزيادة في أسعار بعض الأصول الأخرى ، فإن ملاك هذه الأصول أيضاً منهم من يخسر ومن يربح .

(1) عبدالفتاح عبدالسلام بوحليل ، 1996 ، مرجع سابق ص 475.

كذلك فإن التضخم غير المتوقع يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين . لأن الدين يتم الوفاء به بقيمته الاسمية فقط (1).

### 2-4-1-3 الآثار الأخرى للتضخم

#### 1- استقرار الأسعار

من المعروف أن التضخم يؤدي إلى الآثار السلبية التالية على الإنتاج :

- الاستخدام غير الكفء في للأرصدة النقدية الحقيقية .
- استبدال الفراغ leisure بأوقات الأعمال .
- تحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية .

وتشير بعض الأبحاث إلى أن تلك الآثار تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، حتى وإن كان انخفاض معدل النمو صغيراً إلا أن تراكمه عبر الزمن يجعل حجمه كبيراً .

من المعروف أيضاً أن ارتفاع معدل التضخم تصاحبه زيادة درجة التقلب في الأسعار . الأمر الذي يزيد من عدم اليقين ، ويجبر المتعاملين على تقصير آجال العقود ، مما يزيد من تكلفة التعاقد . وتؤدي زيادة التقلب إلى إضعاف دور الاسعار كمؤشر للطالبيين والعارضين .

ويؤدي التضخم المصحوب بتقلبات كبيرة في مستوى الأسعار ، إلى تحويل الموارد من الإنتاج إلى الخدمات المالية لمجرد التحوط hedging ضد التضخم . وتتبع ذلك تشوهات في نمط الإنتاج ، حيث يتوسع القطاع اليكنى وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (مثل الصناعة والزراعة) .

ويؤدي التضخم كذلك إلى تشويه الحسابات والعقود والنظام الضريبي . كما يؤدي إلى سوء تمثيل التكاليف الحقيقية للمخزون ومعدل استهلاك الأدوات والمعدات ، بالإضافة إلى العقود المحددة بقيم نقدية ثابتة .

(1) عبدالقحاح عبدالسلام بوحيل ، 1996 ، مرجع سابق ، ص 478 .

## 2- التضخم ومستوى الانتاج

يعتمد أثر التضخم على مستوى الانتاج على ما يسمى بفكر توبين (Tobin's effect). إذ يفترض نموذج للتوازن الحيازي (portfolio balance model) أن الأرصد النقدية الحقيقية ورأس المال العيني يصلحان بدائل لبعضهما البعض. وفي ظل تلك الفرضية، فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالأفراد الى الاقتصاد في استخدام الأرصد النقدية، ويوجه المزيد من المدخرات الى الاستثمار، مما يزيد معامل رأس المال الى العمل  $capital / labor \text{ ratio}$  في حالة التوازن المنتظم، ويزيد بالتالي من مستوى الانتاج.

وتعتمد هذه المقولة على افتراض أن نسبة الادخار الى الدخل ثابتة. فإذا انخفض معدل الادخار مع ارتفاع التضخم، انعكست المقولة. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المقولة تقتصر على حالة نموذج توبين فهي لا تصح في النماذج الأخرى التي يرتبط فيها الناتج الحدي لرأس المال بالتفصيل الزمني للمتعاملين  $time \text{ preference}$  (1).

## 3- التضخم وعدم التأكيد Uncertainty.

كما أشرنا سابقاً فإن التضخم يحدث بدرجات متفاوتة بين الأصول المختلفة، مما يزيد من درجة عدم التأكيد مع زيادة معدلات التضخم، وهذه الحالة تؤدي لانخفاض الدخل الحقيقية، وينخفض الميل للادخار. وهذا يجعل كل المنشآت تحول اهتمامها في تفادي آثار التضخم، بدلاً من التفكير في تحقيق الأرباح.

## 4- التضخم وتكيف سوق العمل

إن التضخم يسهل تكيف سوق العمل، على افتراض الخداع النقدي (money illusion)، الذي يجعل العمال يفضلون الارتفاع في كل من الأسعار والأجور، على الاستقرار في كل منهما.

(1) المساق، علي ترويق، وآخرون، 1996، السياسات النقدية الدولية والعربية، صنفوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 1996، ص 84.

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه المقولة ، فإن عددا من الاقتصاديين يعتقد بأن السياسة النقدية ليست مؤهلة ولا هي فعالة في التعامل مع مشاكل سوق العمل ، التي قد يكون من الأنسب التعامل معها من خلال السياسات الضريبية وتعويضات البطالة ، وما إلى ذلك<sup>(1)</sup>.

#### 5- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحده العملة الوطنية وقدراتها لوظيفتها كمخزن للقيمة<sup>(2)</sup>، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات ، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم<sup>(3)</sup>.

#### 6- التضخم والميزان التجاري

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة للتضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا<sup>(4)</sup>. بحيث ينجم عن الزيادات في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحلول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من

(1) نفس المرجع ، ص 85 .

(2) لروبي نيل ، 1984 ، مرجع سابق ، ص 337 .

(3) عبدالرحمن إسماعيل ، عرفات حربي ، 1999 ، مرجع سابق ، ص 154 .

(4) عبدالرحمن إسماعيل ، عرفات حربي ، 1999 ، ص ص 345-346 .

الزيادة في الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية وحدث ارتفاعات متوالية في المستويات أسعار السلع المحلية، في ظلّ محدودية الكميات المعروضة منها . وتجدر الإشارة الى أن تغيير أسعار الصرف قد يلغي هذا التأثير .

#### 7- توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية . وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات . غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباح طائلة لمنتجاتها. ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحاً مرتفعة، إلى مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحاً نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها<sup>(1)</sup>، وزيادة الطلب عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دورات رأس المال المستثمر فيها مما يحدث خللاً في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد الوطني . حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية نمواً كبيراً بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها وارتفاع الأرباح التي تحققها. وفي نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نمواً كبيراً نظراً لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات. هذا بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات بناء وتشبيد العمارات والمساكن الفاخرة والتي لا تفيده عملية التنمية في مراحلها الأولى ، والتي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

<sup>(1)</sup> زكي رمزي (1980) ، مرجع سابق ، ص 554- 555 .

## 8- حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:

تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتؤدي الزيادة في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات<sup>(1)</sup>، بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها. وهذا يؤثر سلباً على إنجاز خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة . مما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية على إنجاز خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، كما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية<sup>(2)</sup> .

### 2-4-2 الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

#### 1- إعادة توزيع الدخل والتميز بين الطبقات

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأثر تليها نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة في مجتمع يمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها والنتيجة عن الطلب الكبير على منتجاتها . في حين أن الفئة الثانية تزداد معاناتها والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع والذين تنخفض دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم ، وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية

(1) البكري أنس ، سافي وليد ، العقود المتوالية بين النظرية وتطبيق ، (عمان ، دار المستقل للنشر والتوزيع ، 2002 ) ، ص 206.  
(2) عبدالرحمن إسماعيل ، عريقات حربي ، 1999 ، مرجع سابق ، ص 155 .



نظراً لانخفاض الدخل الحقيقية التي تتقاضاها، مما يؤدي للتمييز بين طبقات المجتمع.

## 2- تفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الزيادة المستمرة في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي الرشوة . وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال والخدمات المشروعة وغير المشروعة نظير مقابل مادي .

## 2-5) دور السياستين المالية والنقدية في علاج التضخم

يقع مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الاهداف الاقتصادية العامة ، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية .

وتحتل السياسات الاقتصادية اهمية كبيرة في علاج مشكلة التضخم ، وفي تحقيق جميع الاهداف الاقتصادية المنشودة عن طريق أدوات السياسات الاقتصادية والتي من اهمها السياسة المالية والنقدية . والتي تعمل من خلال اجراءات معينة يتم تطبيقها للحد من ظاهرة التضخم .

وتختلف اهمية كل من السياسة المالية والنقدية من بلد لآخر ، حسب طبيعة اقتصاد البلد ، ففي الدول النفطية نجد أن السياسة المالية هي السياسة الأولى بسبب العوائد الكبيرة التي تجنيها هذه البلدان من العوائد النفطية ، وتأتي السياسة النقدية في المرتبة الثانية لمحاولة الحد من التضخم جراء عمليات الانفاق على المشروعات والتموية وزيادة معدل الانفاق المحلي .

## 2-5-1) السياسة المالية Fiscal Policy

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في الدول النفطية بسبب ما تمتلكه تلك البلدان من عوائد تصدير النفط ، وهذا يجعل السياسة المالية هي السياسة

الأولى في هذه البلدان بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بحور كبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية لعلاج المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي . فبالإضافة إلى الأثر التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وقد بدأت أهمية السياسة المالية تلوح في الأفق حين ظهرت الأزمات الاقتصادية أو بصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا أنه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون ماينرد كينز J.M. keynes في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود" مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم . وهذا يترتب عليه في الواقع العملي ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتخلطة بسياسات مالية مناسبة.

## 2-1-5-1) تعريف السياسة المالية

"يقصد بالسياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة<sup>(1)</sup>" ، ولكن يجب أن ترافق السياسة المالية تصميم ورسم وتنفيذ سياسة نقدية ، والتي يجب استخدامها عندما ينتج عن تطبيق السياسة المالية آثاراً سيئة كالتضخم . مما يجعل من الضرورة استخدام كل من السياستين النقدية والمالية جنباً إلى جنب بهدف الحد من الضغوط التضخمية التي يعاني منها

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، ( القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2003م ) ، ص 43 .

الاقتصاد أو تحقيق معدلات توظيف مرتفعة والعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

## 2-5-2) أهم أدوات السياسة المالية Tools of fiscal Policy

### 2-5-2-1) الإنفاق العام

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة. حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام ويزداد على ذلك تزايد حجم الإنفاق العام في ظل الموارد المالية للدولة حدوث عجز في ميزانية الدولة وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى . والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد . كما أن وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في ميزانية الدولة<sup>(1)</sup>، وتمثل النفقات الاستثمارية جانباً هاماً في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءاً هاماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

ويتم تغيير الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال تخفيض الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات<sup>(2)</sup>. وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخل التي تولدها النفقات وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار. ويؤدي تخفيض الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب

(1) العدل محمد رضا ، عبد الحميد عبد المطلب "عجز الميزانية العامة وعلامة التضخمية في مصر" ، بحث ندوة "ليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م ، (القاهرة : كتاب صادر من مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم لسياسية بجامعة القاهرة ، 1992 م ) ، ص 323.

(2) سليمان مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، (القاهرة : دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص114 .

الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد على نمو استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي تجعل اعتمادها على التمويل الحكومي فيما عدا المشروعات التي تقل أرباحها ويغلب عليها الطابع الخدمي والاجتماعي، وبالتالي تعتمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية، بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية. إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من التضخم يُعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعنيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وبخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان والعمل على زيادة المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.

ولذا تلجأ البلدان النامية بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والذي يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. ويتأثر الإنفاق العام في الدول غير النفطية بالفوائد التي تدفعها الدولة على القروض التي تقرضها الحكومة سواء كانت تمثل ديوناً محليةاً أو خارجية، وخاصة القروض التي توجه لتوفير السلع الاستهلاكية والتي لا يترتب على استخدامها عائد يساهم في سداد تلك الالتزامات. وتزداد درجة تأثير إجمالي الإنفاق العام بالديون، وخاصة في حالة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وذلك لأن سداد أصل تلك القروض وفوائدها تتم بالعملية الأجنبية، أما في الدول النفطية فإن وجود عائدات ضخمة من جراء تصدير النفط يجعل مصادر تمويل المشاريع لا تشكل مشكلة، كما أن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة، عن طريق الزيادة في حجم القروض المحلية أو الأجنبية، والذي يؤدي عدم استثمارها في مشروعات إنتاجية مرتفعة الربحية إلى المزيد من الضغوط التضخمية والتي تتطلب عملية

مداها المزيد من القروض وبالتالي المزيد من الضغوط التضخمية.....  
وهكذا.

## 2-2-5-2) الضرائب

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، لأن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع . فالزيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات . هنا تلجأ الدولة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو تشريع ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد. وهذا يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، كما يحقق للدولة فوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل ميزانيتها .

وتلجأ الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعيهما المباشر وغير المباشر. وتستخدم الضرائب المباشرة من خلال زيادة الضرائب على دخول الأفراد وأرباح الشركات ، أو التخفيض من حجم الإعفاءات ، أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية . وتؤدي تلك الإجراءات إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، وكذلك إلى انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الدخل التي تولدها تلك المشروعات، فينخفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا يخفف من حدة الضغوط التضخمية<sup>(1)</sup>. كما تحدث الضرائب غير المباشرة أثرًا فعالاً في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات المستوردة ، وبما يعمل على انخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الضرائب تكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً مالية نقدية متطورة كما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية . فالضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة

(1) علام سعد طه ، دراسات في الاقتصاد والتنمية ، (الغزيرة ، دار منبجة للنشر والتوزيع ، 2003م ) ص 330 .

وتؤثر على قدراتهم الشرائية . كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغازارة حصيلتها . غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب<sup>(2)</sup>، لكن الإفراط في فرض الضرائب يؤدي إلى التأثير على دخول الأفراد مما قد يعمل على ظهور بعض الظواهر السلبية كالرشوة والتهرب من دفع الضريبة المفروضة على المشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى إمكانية توقف بعض المشروعات الإنتاجية التي تعاني من انخفاض أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة عليها بصورة تتعارض مع أهداف بقائها واستمرار نشاطاتها مما يؤثر سلباً في انخفاض حصليه الدولة من الضرائب<sup>(3)</sup>.

### 3-2-5-2 القروض الحكومية (الدين العام)

تعد مياسة القروض العامة أكثر أدوات المياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام<sup>(1)</sup>، وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من النقود لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير البنكية، والذي ينعكس أثراً في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وعلى الرغم من أن اتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، إلا أنها قد تتمكن

(2) علام معد طه ، 2003 ، مرجع سابق ، ص 333 .

(3) الشوبل نايف ، 1981 ، مرجع سابق ، ص 54 .

(1) علية علاري حسين ، 1985 ، مرجع سابق ، ص 169 .

من تحقيق ذلك في الأجل الطويل، وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية، خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ورفع مستوى التوظيف في الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الانخاري لدى الأفراد والمؤسسات وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات كالإعفاءات الضريبية على العوائد التي تحققها تلك المدخرات، بالإضافة إلى أسعار الفائدة عليها<sup>(3)</sup>.

## 2-6 الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية Fiscal policy Lags :

يوجد ثلاث فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية هي<sup>(4)</sup>:

### 1- فجوة الإدراك Recognition Lag .

وهي الفترة الزمنية التي تنقضي بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل ، والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل .

### 2- فجوة الإنجاز Implementation Lag .

وهي الفترة بين الوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل ، ووقت التغيير الفعلي في السياسة .

### 3- فترة الاستجابة Response Lag .

وهي الفترة الزمنية التي تنقضي بين التغيير الفعلي في السياسة ، والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة في الاقتصاد تأثيراً فعلياً .

ونظراً لأن مشكلة الفجوات الزمنية مشتركة في السياستين المالية والنقدية ، فسنتطرق إليها أيضاً عندما نتحدث عن السياسة النقدية ، وسنركز هنا على ما يخص السياسة المالية فقط .

وتظهر مشكلة الإدراك بسبب الفترة اللازمة للقيام بجمع البيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقيام بتحليلها . فإذا انخفض الناتج الوطني الإجمالي ، فهل هذا يعني أن الاقتصاد سيدخل مرحلة من الركود ؟ . وإذا ارتفع الرقم

(2) لرومي نبول ، 1984، مرجع سابق ، ص ص 441- 442 .

(3) لشيرول نايف ، 1981، مرجع سابق ، ص 56 .

(4) عبد الفتاح عبد السلام بوحليل ، 1996 ، مرجع سابق ، ص 540 .

القياسي للنتائج المحلي الإجمالي في أحد الشهور فهل هذا يعني أن الاقتصاد سيعاني من التضخم ؟ هل يمكن الحكم على ما سيحدث بناء على الإحصائيات السابقة؟ لا شك أنه لا بد من فترة زمنية معينة ، تختلف من اقتصاد إلى آخر ، تجمع فيها الإحصائيات ، ويتم تحليلها . وهذا يعني أنه قد تنقضي عدة فترات زمنية حتى تدرك السلطات العامة الظاهرة الاقتصادية ، وضرورة القيام بفعل معين لمواجهة هذه الظاهرة . ومن المقررض أن تكون فجوة الإدراك واحدة في كل من السياستين المالية والنقدية .

أما فجوة الإنجاز فتظهر عند الحاجة لتغيير السياسة ، فكم تبلغ الفترة اللازمة لتغيير معدل أو معدلات ضريبية معينة ؟ أو لتغيير الإنفاق العام ؟ .

إنها بلا شك فترة طويلة . لكن هذا يقلل من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار . فمن المعروف ان التغييرات في الإنفاق العام تستخدم في كثير من الأحيان لتلطيف التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج الكلي وفي التوظيف أو التخلص منها وطول فترة الإنجاز يعني صعوبة التخلص من الركود أو الكساد الاقتصادي .

وأخيرا ، تختلف فجوة الاستجابة وفقا لنوع أو لأداة السياسة المالية ؛ فهي أطول بالنسبة للتغييرات في الإنفاق العام ، مقارنة بتلك الخاصة بالتغييرات الضريبية .

والمشكلة الصعبة المرتبطة بفجوات السياسة المالية تتمثل في أن تأثير السياسة الجديدة قد يتحقق في وقت لا يكون لهذا التأثير أية ضرورة . والأسوأ من ذلك ، أن يتم تطبيق السياسة الجديدة في الوقت الذي تكون فيه هذه السياسة غير ملائمة بالكامل . فإذا فرضنا مثلا أن الاقتصاد يعاني من بطالة ، حيث يتعين على السلطات المالية تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام ، أو الاثنان معا .

ونظرا لوجود الفجوات الزمنية اللازمة لإجراء الدراسات حول قيمة الإنفاق العام الجديد ، أو معدل الضرائب الجديد ، ولتسّر قوانين الضرائب الجديدة . وإذا تم تنفيذ السياسة المالية الجديدة لمعالجة البطالة ، في الوقت



الذي كان النظام الاقتصادي يتعرض فيه للتضخم ، فستكون النتيجة هي زيادة معدلات التضخم ، وتساء المشكلة أكثر .

وعند وجود الفجوات الزمنية الطويلة ، ينبغي على صانعي السياسة المالية ألا يدركوا الوضع الاقتصادي الحالي فقط ، بل أن تكون لديهم فكرة عما سوف يحدث في السنوات القليلة القادمة . وهذا يتحقق بتصميم النماذج القياسية الكبيرة للاقتصاد الوطني ، واستخدامها في التنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل ، وكما زانت دقة هذه النماذج ، زاد استعمال السياسات الاقتصادية الملائمة ، ونجحت هذه السياسات في معالجة الظواهر الاقتصادية المراد علاجها .

ومن جهة أخرى ، فإن زيادة دقة النماذج القياسية الواسعة النطاق ، واستخدام السياسات الاقتصادية المناسبة ، يعني انخفاض خطورة الفجوات الزمنية . أما عدم دقة النماذج القياسية ، فسيزيد من حدة المشكلة ، إذ قد تعمل السياسات الاقتصادية المقترحة على ضوء تقديرات هذه النماذج إلى عدم الاستقرار .

## 2-6-1) السياسة النقدية Monetary Policy

السياسة النقدية هي " تلك الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي وباستخدام وسائل معينة للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد وذلك من أجل تحقيق أهداف نهائية محددة مثل المحافظة على استقرار الأسعار ، أو إنعاش النشاط الاقتصادي ومعالجة الركود الاقتصادي ، وزيادة التوظيف أو ربما توجيه الإنفاق نحو بعض المسارات المرغوبة " (1).

وللسياسة النقدية ادوات يتم التحكم بها مباشرة من قبل السلطة النقدية (المتتمثلة في البنك المركزي) والتي من أهمها سعر الخصم ، الاحتياطي القانوني ، عمليات السوق المفتوحة .

(1) عبدالفتاح عبدالسلام بوحليل ، 1996 ، مرجع سابق ، ص 542.

وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار<sup>(2)</sup>، ويعمل البنك المركزي بصفتها مصمماً للسياسة النقدية ومنفذاً لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات البنكية والمالية التي تعمل تحت رقبته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول<sup>(1)</sup>، وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في قرارات الانكماش، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعاً للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام البنكي وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلاله البنك المركزي.

## 2-9-1 أدوات السياسة النقدية Tools of Monetary Policy

تعتمد السياسة النقدية على عدة أدوات يمكن التأثير فيها من قبل رأس السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي من أجل الوصول الى هدف السياسة النقدية النهائي، وهذه الأدوات هي :

### 2-6-1-1 سعر الخصم Discount Rate

يعرف سعر الخصم بأنه "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند اقراضها أو طلب إعادة خصم ما لديها لدى المص المركزي من أوراق تجارية"<sup>(2)</sup>

حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان، أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية. بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان الذي تقدمه لعملائها. وعادة ما يكون سعر

(2) غالية غازي حسين، 1985، مرجع سابق، ص 159

(1) سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م) ص 107.

(2) نفس المرجع، ص 107.

إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائدة في السوق أو قد يكون قريباً منه . ويتحدد سعر الخصم وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وفقاً للسياسات التي يحددها بناءً على الظروف الاقتصادية السائدة<sup>(1)</sup>.

وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى المتوقع ، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمراً ضرورياً، وذلك من خلال رفع سعر الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية . هذا يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وذلك نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها ك فوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يدفع البنوك التجارية إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظراً لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرتها على خلق الائتمان . كما نستخدم سياسة تغيير سعر الخصم لعلاج حالات الانكماش الذي يسود الاقتصاد، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، مما يعمل على زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات وبما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد واستغلال الطاقات العاطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها مثل رفع معدلات التوظيف لعناصر الإنتاج، بهدف زيادة الدخل الوطني وزيادة معدلات نمو السنوية، وذلك من خلال استخدام الوسائل المناسبة التي تهدف إلى الرقابة على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومقدرة البنوك التجارية

<sup>(1)</sup> الروبي نيل ، 1984 ، مرجع سابق ، ص 430 .

على منح الائتمان<sup>(1)</sup>. إلا أن تطبيق سياسة سعر الخصم تعطي أثراً فعالاً في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تعتبر هذه السياسة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في تلك البلدان، وذلك من خلال تأثيرها على هيكل أسعار الفائدة<sup>(2)</sup>. غير أن فعالية سياسية تغيير سعر الخصم تُعدّ منخفضة في الدول النامية نظراً لعدم تطور الأسواق النقدية والمالية فيها ومحدودية التعامل فيها، وكذا عدم شيوع تعاملها بالأوراق التجارية<sup>(3)</sup>. ويركز الجهاز البنكي في تمويله للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية على التمويل قصير الأجل الذي يركز على قطاع في الاقتصاد مثل قطاع الخدمات أو قطاع التجارة الخارجية، مما يعنى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وخاصة في مجال تمويل القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي<sup>(4)</sup>. كما أن اعتماد الأفراد في تسوية مدفوعاتهم في البلدان النامية على استخدام النقود السائلة يعكس محدودية تأثير أنشطة الجهاز البنكي فيها، وبالتالي محدودية تأثير اتباع هذه السياسة في الحد من كمية النقود المعروضة في الاقتصاد<sup>(5)</sup>. لأن الجهاز البنكي في تلك البلدان يتسم بضعف مرونة طلبه على القروض من البنوك المركزي<sup>(6)</sup>، البنوك التجارية في البلدان النامية غالباً ما تواجه طلباً متزايداً على الائتمان بغض النظر عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها لعملائها، وذلك بسبب زيادة طلب مؤسسات الأعمال (التي تحقق أرباحاً متزايدة من مبيعاتها). على الاقتراض من البنوك التجارية، حيث تواجه تلك المؤسسات الزيادة في تكاليف اقتراضها، من خلال الزيادة في إنتاجيتها، أو رفع أسعار بيع منتجاتها.

(1) غلية غازي حسين ، 1985، مرجع سابق ، ص ص 125 - 126 .

(2) الزهر محمد حامد ، "السياسة النقدية في مصر خلال العشرين سنة الأخيرة وأثرها على التضخم" ، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في أبريل 1979م ، (القاهرة ، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره ، 1980م) ، ص 160 .

(3) سليمان مجدي ، 2002، مرجع سابق ، ص ص 107 - 108 .

(4) نفس المرجع ، ص 431 .

(5) يونس محمود ، مبارك عبدالنجم ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية : (لاسكندرية ، اندار الجامعية ، 2002م )

ص 326 .

(6) مجيد ضياء ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2001م ) ، ص ص 264 - 265 .

## 2-1-6-2) عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

" يقصد بأداة السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية ، قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان<sup>(5)</sup> .

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد . ويلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكماد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض السيولة في الاقتصاد وبالتالي تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان<sup>(1)</sup> . وكذلك التأثير على القطاع غير البنكي من خلال تأثيرها على حجم إيداعات الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وذلك بسبب تفضيلهم لاستخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها.

غير أن فعالية سياسة السوق المفتوحة (كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها)، يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطويرها وكبر حجم التعامل فيها وكذلك الاعتماد على الجهاز البنكي في تسوية التعاملات المالية<sup>(2)</sup> . ولذلك فإن استخدام هذه الأداة في البلدان النامية تتسم بمحدودية فعاليتها نظراً إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها البنكية وضيق التعامل فيها . كما أن قيام البنوك المركزية في الدول النامية ببيع الأوراق المالية

<sup>(5)</sup> سليمان مجدي ، مرجع سابق ص 109 .

<sup>(1)</sup> نايف الشبول ، 1981 مرجع سابق ، ص 48 .

<sup>(2)</sup> الرزي فييل ، 1984، مرجع سابق ، ص 433 .

بهدف تخفيض النقود المتداولة، يمكن أن يؤدي إلى زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية وبما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الأوراق المالية في المستقبل وكفاتها في إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني<sup>(5)</sup>.

### 2-6-1-3 أداة معدل الاحتياطي القانوني The legal reserve ratio

معدل الاحتياطي النقدي القانوني هو تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة . فإذا أرادت السلطة النقدية زيادة عرض النقود فإنها ستقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني ، فتزيد من قدرة البنوك على منح القروض ، لان المبالغ المخصصة للإقراض ستزداد نتيجة تخفيض معدل الاحتياطي القانوني . أما إذا أرادت السلطة النقدية تخفيض عرض النقود فإنه ستقوم بالعكس أي زيادة معدل الاحتياطي القانوني ، مما يحد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض ، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقود في التداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة معدل الاحتياطي القانوني إلى انخفاض النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة . وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الوسيلة إذا تأكد لها أن حجم الائتمان الذي قدمته بنوك التجارية قد جاوز المستوى المتوقع ، وترى ضرورة العمل على تخفيضه بهدف الحد من تزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

وقد اقتصر الهدف من استخدام هذه الأداة في البداية على حماية حقوق أصحاب الودائع والمدخرات لدى البنوك التجارية من سوء استخدامها والأخطار التي قد تتعرض لها أنشطة البنوك التجارية ومخاطر إفلاسها . وتعد هذه الوسيلة من أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية كونها لا تشترط أسواقاً ماليةً ونقديةً مطورة، حيث

(5) يونس محمود ، مبارك عبد النعم ، 2002 ، مرجع سابق ، ص 327 .

تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصاديتها الوطنية<sup>(1)</sup>.

## 2-6-2) عناصر السياسة النقدية

تتكون عناصر السياسة النقدية من الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها ، والأدوات المستخدمة لذلك ، والأغراض (التشغيلية والوسيطية) . والمؤشرات .

### (أ) الأهداف

هدف السياسة النقدية تتمثل في الوصول للأهداف النهائية التي صممت السياسة النقدية من أجلها ، ومن أهم هذه الأهداف هي ، تحقيق نمو اقتصادي ، واستقرار الأسعار ، وتحقيق العمالة الكاملة ، أو تحسين ميزان المدفوعات . وتسعى البلدان النامية ، ومنها البلدان العربية إلى تحقيق التنمية .

### (ب) الأدوات والأغراض والمؤشرات

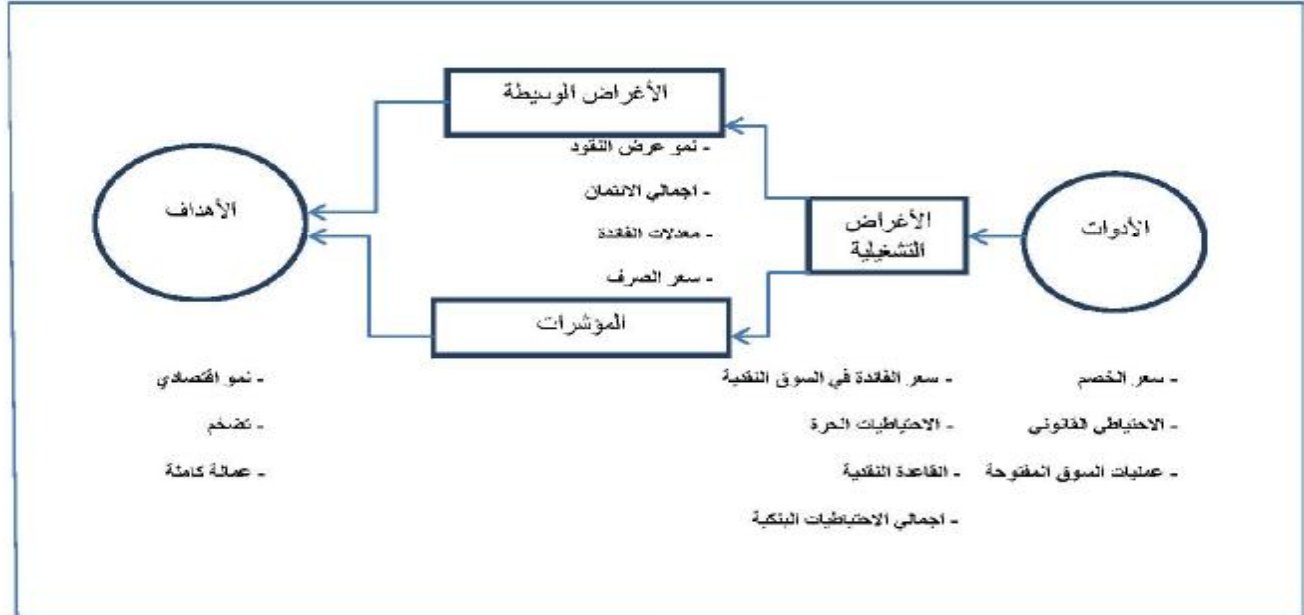
تتضمن أدوات السياسة النقدية نوعين من الضوابط . الأول يشمل الأدوات المباشرة أو الانتقائية selective،direct والتي تستهدف أنواعا محددة من الائتمان ، موجهة لقطاع معين كالزراعة أو البناء أو الصناعة ، أو لأحد أغراض الإنفاق ، كالبيع بالتقسيط والرهن العقاري ، وشراء الأسهم في السوق المالية . أما النوع الثاني الأدوات غير المباشرة التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح ، دون التأثير على تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة<sup>(2)</sup>.

ومن أمثلة الأدوات المباشرة السقوف النوعية للائتمان ، ولأسعار الفائدة على أنواع معينة من القروض أو الودائع . ومن أمثلة الأدوات غير المباشرة ، استخدام معدل الاحتياطي القانوني ، سعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة والتدخل في سوق الصرف

<sup>(1)</sup> لشيرل نايف ، 1981 ، مرجع سابق ، ص 50 .

<sup>(2)</sup> Peterson, Wal ace C, *Income Employment, and Economic Growth*, (1988).

## عناصر السياسة النقدية\*



### الشكل ( 2-3 )

#### عناصر السياسة النقدية

ويوضح الشكل (2-3) أن الأدوات المتمثلة في سعر الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة ، تؤثر في الأغراض التشغيلية والتي تتكون من سعر الفائدة و الاحتياطيات الحرة و القاعدة النقدية و اجمالي الاحتياطيات البنكية ، وهذه بدورها تؤثر في الأغراض الوسيطة التي من بينها عرض النقود ، وبالتالي نصل للهدف النهائي وهو نسبة التضخم المستهدف .

ومن غير المتوقع أن تصل آثار إجراءات الأدوات المستخدمة إلى الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها إلا بعد فترة قد تصل إلى السنين ، وذلك حسب طبيعة الاقتصاد وعقود العمل المطبقة فيه ، بالإضافة إلى مرونة الأسعار ، ومرونة تداول واستبدال السلع .



وتأخذ السلطات النقدية ذلك الببط في الاعتبار عند وضع اجراءاتها ، بحيث تعكف على مراقبة أغراض وميطة (Intermediate Targets) ، ترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية للاطمئنان إلى أن الآثار المنتظرة من استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف ، تسير في الاتجاه الصحيح .

ويلاحظ أنه يمكن أن يتأخر أثر التغيير في أدوات السياسة على الغرض الوسيط أيضا (أو المؤشرات) . وذلك طبقا لطبيعة علاقة هذا الأخير بالأدوات نفسها . في تلك الحالة ، تستعين السلطات النقدية بما يسمى بالغرض التشغيلي (Operating Target) ، كوسيط بين الأدوات النقدية والغرض الوسيط . ويختلف الغرض التشغيلي عن الغرض الوسيط في سرعة تجاوبه لتغير الأدوات النقدية ، مثل سعر الفائدة على الودائع قصيرة المدى.

وتستخدم السلطات النقدية الغرض الوسيط كمؤشر (Nominal Anchor) لهدف السياسة النقدية ، يمكن عادة السيطرة عليها ومراقبتها بسهولة من خلال الأدوات المتاحة للسلطات النقدية ، ويساعد استخدامها على استتراك انحراف السياسة النقدية ، بحيث يمنع تكرار أخطائها في اتجاه معاكس للهدف .

وبصورة عامة يجب أن يتميز الغرض الوسيط بالسمات التالية<sup>(1)</sup>:

- أن يكون سهل التقييم .
- أن تكون علاقته متينة ، وواضحة ، ومستقرة مع هدف السياسة النقدية الذي تسعى السلطة النقدية لتحقيقه .
- وأن تعكس التغييرات فيه حركة الهدف في المستقبل .
- وأخيرا ، أن تكون علاقته بالغرض التشغيلي (إن وجد ذلك) أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة ، بحيث يمكن أن يؤثر أي منها عليه بسرعة .

<sup>(1)</sup> Alexander , op. cit, p 406.

ومن الطبيعي أن تركز السلطة النقدية على غرض وسيط واحد، يكون عادة متغيرا اسميا، مثل النقد الكلي، أو الائتمان الكلي، أو الناتج الاسمي، أو سعر الفائدة، أو كذلك سعر الصرف الاسمي.

وتستخدم السلطات النقدية المؤشرات الاقتصادية، سواء بمفردها أو إلى جانب الغرض الوسيط، للاستدلال (المبكر) على الأثر النهائي لإجراء السياسة النقدية.

### **2-6-3) قنوات انتقال السياسة النقدية**

يمكن حصر أربع قنوات رئيسية لانتقال السياسة النقدية هي: قناة سعر الفائدة، وقناة سعر الخصم، وقناة أسعار السندات المالية الأخرى، وقناة الائتمان البنكي. ونستعرض فيما يلي تفاصيل عمل كل من هذه القنوات

#### **2-6-3-1) قناة سعر الفائدة**

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى الأهداف المعلن عنها، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية (انخفاض عرض النقود) إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي. وفي ظل الفرضية الكينزية لجمود الاسعار في الأجل القصير، فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع، مما يرفع من تكلفة رأس المال، ويحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الانتاج. هذا ويضيف اقتصاديون آخرون، ومنهم تايلور أن مرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفعة نسبيا. ولذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضاعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها. وهذا من شأنه أن يحد من الطلب الكلي. وبالتالي يحد من النمو.

#### **2-6-3-2) قناة سعر الصرف**

يؤثر التغيير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي. لذلك، فإن عددا كبيرا من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتهم النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول

النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتتسبب صادراتهم ، وتستخدمها الدول المتقدمة وعدد كبير من الدول النامية إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي .

وتعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج ، وهذا في ظل نظام سعر الصرف المرن، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ، ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية ، مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضوح الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . وتنعكس هذه التطورات في تدهور ميزان المدفوعات وركود الاقتصاد المحلي ، إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى لمعالجة تلك الآثار .

### 2-6-3 (3) قناة أسعار السندات المالية الأخرى

تمثل هذه القناة وجهة نظر المدرسة النقدية monetarism في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد . حيث ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال قناتين رئيسيتين هما قناة توبين للاستثمار (Tobin's Q theory of Investment) التي تعتمد على ما يسمى مؤشر توبين للاستثمار أو (Q)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك . فبالنسبة للقناة الأولى يؤدي انخفاض عرض النقود فيها إلى انخفاض الانفاق الخاص على الأوراق المالية ويقلل من نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية بحوزة الجمهور . وكرد فعل لذلك يحاول المتعاملون أن يتخلصوا من الأوراق المالية الزائدة ببيعها في السوق ، مما يدفع بأسعارها إلى الهبوط . وتخفض (Q) كنتيجة مباشرة لذلك ، ويليهما انخفاض في حجم الاستثمار ، ثم في الناتج المحلي الإجمالي . أما القناة الثانية ، فتعمل هي الأخرى من خلال أسعار الأوراق المالية أيضا ، حيث يؤدي انخفاضها (كنتيجة لنقص عرض النقود ) إلى انخفاض قيمة الثروة بحوزة الجمهور . وبما أن الاستهلاك الخاص يرتبط مباشرة بحجم الثروة ، فإن الانخفاض في الثروة يؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج .

## 2-6-3-4 قناة الائتمان

تتقسم قناة الائتمان إلى قناة الاقراض البنكي (Bank Lending Channel) وأخرى تدعى قناة ميزانيات منشآت الأعمال (Balance Sheet Channel). في القناة الأولى، ينتج عن الانخفاض في عرض النقود انخفاض في حجم الودائع في البنوك. وبالتالي ينخفض حجم الائتمان البنكي الممكن تقديمه. ويلاحظ أن فئة من الشركات (الشركات الصغيرة) تعتمد على بنوك الودائع كمصدر أساسي للاقراض، وهي تتأثر بصورة خاصة بالانخفاض في الائتمان البنكي. وهذا من شأنه أن يقلل من الاستثمار ويحد من النمو. وتعمل القناة الثانية، قناة الموازنات، من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية أو المعنوية (Moral Hazard) والتي تسمى أيضا مخاطرة الانتقاء السلبي (Adverse Selection). وهي مخاطرة التفريط وسوء انتقاء المقترضين عند انكماش السياسة النقدية. ذلك أن انخفاض عرض النقود يخفض من صافي قيمة الشركات والضمانات التي يمكن أن يقدموها عند الاقراض، كما أن الارتفاع الذي يحدث في سعر الفائدة يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات. كل هذه العوامل تزيد من مخاطر إقراضها، مما لا يشجع البنوك على تقديم الائتمان لها، وخاصة الصغيرة منها، مما يحد من استثمار القطاع الخاص ونمو الناتج.

## 2-6-4 تطبيق السياسة النقدية

نظرا للاتفاق شبه التام بين الاقتصاديين على أثر التغيير في السيولة المحلية على مستويات الاسعار، فإن هدف السياسة النقدية، من حيث تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد ان يترجم في النهاية الى هدف يرتبط بالتغيير في الاسعار. وتتباين الآراء حول ما إذا كان الواجب على السياسة النقدية تبني الاستقرار الكامل للأسعار، أو الالتزام بمعدل تضخم معتبره في نظرها معقولا، فإنه لا بد من عرض تلك الآراء، لإتاحة الخيارات الممكنة أمام السلطات النقدية في تحديد هدف سياستها.

ويجب أن تأخذ برامج التصحيح الاقتصادي في الاعتبار التأخر في انتقال آثار تغيير السياسة الاقتصادية، عند اعدادها. فقد تطول الفترة أو تقصر بين تاريخ البدء في اجراء التغيير في السياسة، وانعكاس ذلك في الأهداف النهائية، وذلك بسبب أنواع التأخير التي تكثف عملية اتخاذ القرار وتنفيذه. ولأن المعلومات لا تتوفر عن متغيرات الأهداف إلا بعد تغييرها بفترة،

وتسمى فترة تأخر المعلومات (Information Lag) . وتنساب هذه المعلومات إلى جهاز اتخاذ القرار بعد فترة أيضا ، ويطلق عليها فترة تأخر القرار (Decision Lag) . ويستغرق اتخاذ الإجراءات فترة تسمى فترة تأخر العمل (Action Lag) . هذه العناصر مجتمعة تسمى التأخر الداخلي للسياسة النقدية (Inside Lag) . وفي شوط ثان ، تتأثر متغيرات الأغراض الوسيطة بعد استخدام أداة السياسة ولكن بتأخر . وهذا يسمى فترة التأخر الوسيط (Intermediat Lag) . ويستغرق أثر تغيير الغرض الوسيط وقتا قبل ان يصل إلى متغيرات الهدف النهائي ، ويسمى ذلك فترة التأخر الخارجي (Outside Lag) (1) .

ويوضح الشكل (2-4) الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية ، حيث يمكن التمييز بين ثلاث فترات إبطاء وهي (2):

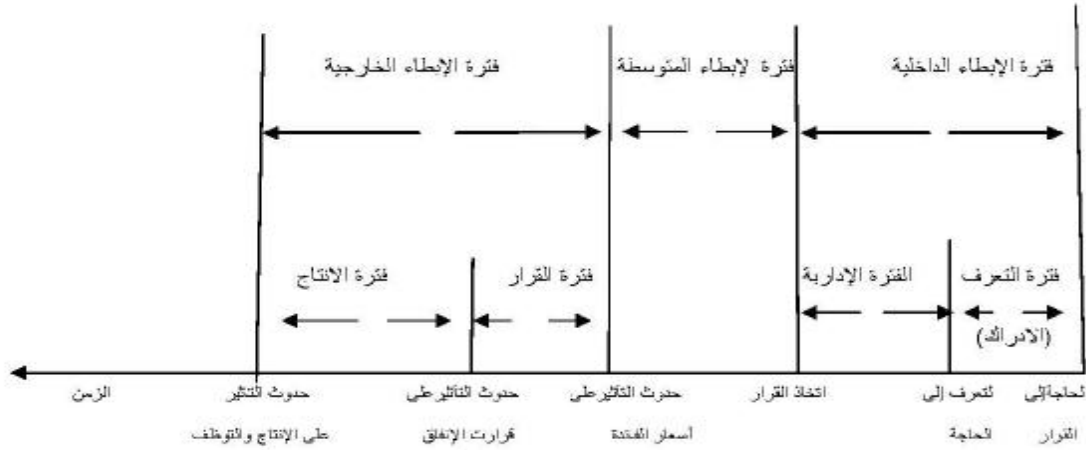
#### 1- فترة الإبطاء الداخلية:

وهذه الفترة التي يستغرقها البنك المركزي لتعرف الحاجة إلى اتخاذ القرار وهي تنقسم إلى فرعين هما :

أ- فترة التعرف (الإدراك) ، وهي المدة الزمنية بين الحاجة إلى القرار والتعرف على هذه الحاجة من قبل البنك المركزي . وتلعب كفاءة البنك المركزي في جمع البيانات وتحليلها دوراً في تحديد طول هذه الفترة .

ب- فترة الإبطاء الإدارية Administrative Lag ، وهي الفترة التي يجب انقضاؤها بين التعرف على الحاجة واتخاذ القرار من قبل البنك المركزي . ويعتمد طول هذه الفترة على مدى استقلالية البنك المركزي ، ومدى الصلاحيات الممنوحة له . وهنا فإن الفترة الداخلية تكون واحدة في السياستين المالية والنقدية إذا افترضنا عدم وجود اختلاف في درجة كفاءة أجهزة البحوث والبحوث في كل من البنك المركزي والخزانة العامة .

(1) المسابق ، على ترفيق ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 79 .  
(2) عبدالفتاح عبدالسلام بوحليل ، 1996 ، مرجع سابق ، ص 549-552 .



#### الشكل (4-2)

#### فترات الإبطاء المرتبطة بالسياسة النقدية

2- فجوة الإنجاز أو فترة التأخير المتوسطة . وهي الفترة الزمنية بين اتخاذ القرار من قبل البنك المركزي وتحقيق الأثار الكافية في سعر الفائدة وشروط الائتمان للتأثير في قرارات الإنفاق . وطول هذه الفترة يعتمد على سلوك البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى .

#### 3- فترة الإبطاء الخارجية Outside lag

وهي الفترة الزمنية بين التغير في أسعار الفائدة وشروط الائتمان وبين الأثر السبئي على الإنتاج والتوظيف . وتنقسم هذه الفترة إلى فترتين هما :

أ- فترة إبطاء القرار ، وهي الفترة الزمنية الفاصلة بين التغير في أسعار الفائدة والتغير في قرارات الإنفاق.

ب- فترة إبطاء الإنتاج هي الفترة اللازم مرورها بين قرارات الإنتاج وبين التغيرات المبدئية في الإنتاج والتوظيف المرتبط بها .

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث

### السياسة النقدية والمالية في ليبيا

كما أشرنا سابقاً فإن الاقتصاد الليبي باعتباره يعتمد على الإيرادات النفطية ، فإن السياسة المالية هي السياسة الاقتصادية الأولى بها ، وذلك بسبب العوائد الكبيرة من وراء تصدير النفط ، وتأتي السياسة النقدية في المرتبة الثانية لتتلاقى قصور السياسة المالية .

#### (1-3) السياسة النقدية في ليبيا

لم تتغير حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة حيث ظلت تشكل مزيجاً من الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة ، وكانت محدودة الفاعلية بشكل عام. وذلك لأن السلطة النقدية لم تفعل أدوات السياسة النقدية بشكل جيد بل أن هذه الأدوات ظلت ثابتة ولم تتغير لفترة طويلة ، وهذا ما يدل عليه الارتفاع الكبير في السيولة النقدية وما ينتج عنها من تضخم في الاقتصاد الليبي ، وفيما يلي تحليل لأدوات السياسة النقدية في ليبيا :

#### (1-1-3) سعر الخصم

ظل سعر الخصم عند مستوى 5% دون تغير منذ عام 1963، ولم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب عدم حاجة البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي . وقد تم خلال هذه الفترة انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحوّل للإنتاج . وقام بنك ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدية من 4% إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث على فرص استثمارية واتتمية بديلة في الاقتصاد الوطني ، كما قام بإعادة النظر في الحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي كان معمولاً بها في المرحلة السابقة لتصبح نافذة اعتباراً من نوفمبر 1994م.

ويمكننا أن نميز بين ثلاث فترات زمنية حدثت فيها تغيرات في السياسة النقدية الليبية ، وهي :



## 1) السياسة النقدية الليبية خلال الفترة 1963 – 1993

أبقى بنك ليبيا المركزي خلال هذه الفترة سعر إعادة الخصم على ما هو عليه عند 5% ، وفي عام 1970 قام بنك ليبيا المركزي بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% التي حددت في عام 1966 إلى 15% لتمكين البنوك التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في منح الائتمان. و جدير بالذكر أن بنك ليبيا المركزي لم يقم بأي تغيير على سعر الخصم الذي حدده في شهر فبراير 1961 ، وهي 5% . غير أنه أعاد النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع لتصبح نافذة اعتباراً من إبريل 1980 وذلك على النحو التالي :-

### الجدول (1-3)

#### أسعار الفائدة على الودائع في إبريل 1980\*

سعر الفائدة السنوي %	البند
	أولاً: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)
	ثانياً: الودائع الزمنية :
4.5	باشعار حتى 10 أيام
4.75	باشعار أكثر من 10 أيام ودون 30 يوماً
5.00	من شهر إلى أقل من 3 أشهر
5.25	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر
5.50	من 6 أشهر إلى أقل من سنة
6.00	لمدة سنة واحدة
7.00	لمدة سنتين
8.00	لمدة 3 سنوات
9.00	لمدة 4 سنوات

\*المصدر: بنك ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، 2006.

## 2) السياسة النقدية الليبية خلال الفترة 1993 – 2004

لم يتغير سعر الخصم عن مستواه في الفترة السابقة ، وظل عند 5% منذ عام 1963 ، كما أنه لم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب عدم حاجة البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي . وقام بنك ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لديه من 4.0% إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث عن

فرص استثمارية واتتمائية بديلة في الاقتصاد الوطني . كما قام بإعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة التي كان معمولاً بها في المرحلة السابقة لتصبح نافذة اعتباراً من 24 نوفمبر 1994 على النحو التالي :-

### الجدول (2-3)

أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة 1993-2004\*

معدل الفائدة السنوي %	البند
	أولاً: الفوائد على الحسابات الدائنة لدى البنوك التجارية:
بدون فوائد	1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)
2.50	2. الودائع الزمنية : لمدة 10 أيام فأقل
3.00	باشعار 11- 30 يوماً
3.50	باشعار 31- 89 يوماً
4.00	باشعار 90- 180 يوماً
5.00	باشعار 181- 360 يوماً
5.50	باشعار لمدة سنة فأكثر
6.00	3. حسابات التوفير الشخصي الطبيعي حتى 20 ألف دينار
5.00	من 20 ألف دينار حتى 100 ألف دينار
بدون فائدة	أكثر من 100 ألف دينار
	ثانياً: الفوائد على الحسابات المدينة لدى البنوك التجارية:
7.00	1. القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية : - قروض وتسهيلات مضمونة
7.50	- قروض وتسهيلات سحب على المكشوف
6.00	2. القروض الزراعية والصناعية
5.00	3. قروض تحول الموظفين للإنتاج
2.00	4. القروض العقارية لمتوسطي الدخل

\*المصدر: بنك ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

### 3) السياسة النقدية الليبية خلال الفترة 2005-2007

وبعد العام 2004 تم تعديل سعر الخصم لأول مرة حيث تم تخفيضه إلى 4% ورغم هذا ظل تأثيره محدوداً للغاية.

وفي العام 2005 تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة على الودائع وترك تحديداتها للتفاوض بين البنك والذبون . وفي نفس الفترة تم توحيد أسعار الفائدة المدنية (على القروض) وتحديداتها بما يعادل سعر الخصم لدى بنك ليبيا المركزي مضافاً إلى 2.5% . وفي عام 2007 تم تحرير أسعار الفائدة المدنية وترك مسألة تحديداتها لمجالس إدارات البنوك التجارية. ويبين الجدول (3-3) تطور أسعار الفائدة في ليبيا خلال هذه الفترة .

### الجدول رقم (3-3)

#### تطور أسعار الفائدة في ليبيا خلال الفترة 2007-2004\*

2005.9.11 حتى الآن	2004.3.24	2004.2.17	البند
			أولاً: الفوائد على الحسابات الدائنة لدى البنوك التجارية:
			1. الودائع تحت الطلب (الحسابات التجارية)
	بدون قيود	بدون قيود	2. الودائع الزمنية:
	1.5% سنوياً	1.5% سنوياً	بأشعار لمدة 10 أيام فأقل
	2.0% سنوياً	2.0% سنوياً	بأشعار لمدة 11_30 يوماً
	2.5% سنوياً	2.5% سنوياً	بأشعار لمدة 31_89 يوماً
	3.0% سنوياً	3.0% سنوياً	بأشعار لمدة 90_180 يوماً
	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	بأشعار لمدة 181_360 يوماً
	4.5% سنوياً	4.5% سنوياً	بأشعار لمدة سنة فأكثر
			3. حسابات التوفير للشخص الطبيعي:
	5.0% سنوياً	5.0% سنوياً	حتى (20) ألف دينار
	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	من (20) ألف دينار حتى (100) ألف دينار
	بدون فائدة	بدون فائدة	أكثر من (100) ألف دينار
			ثانياً: الفوائد على الحسابات المدنية لدى البنوك التجارية:
	6.0% سنوياً	6.0% سنوياً	القروض التجارية
	6.5% سنوياً	6.5% سنوياً	القروض الاجتماعية
	3.0% سنوياً	5.0% سنوياً	القروض الزراعية والصناعية والمهنية
	3.0% سنوياً	5.0% سنوياً	قروض تحول الموظفين للإنتاج
	3.0% سنوياً	2.0% سنوياً	القروض العقارية لمتوسطي الدخل

\*المصدر بنك ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، 2008.

### 2-1-3 معدل الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة

ظل معدل الاحتياطي القانوني على الخصوم الإيداعية لدى البنوك التجارية على ما هي عليه عند 7.5% للودائع الزمنية و15% للودائع تحت الطلب حتى عام 2007، حيث تم توحيدها عند مستوى 15%. وتجدد الإشارة إلى أن معدل الاحتياطي القانوني يحسب على أساس المتوسط خلال فترة احتفاظ تبلغ أسبوعاً واحداً. ويبين الجدول (4-3) تطور عرض النقود خلال الفترة 1993-2007.

#### الجدول رقم (4-3)

##### عرض النقود خلال الفترة 1993-2007\*

مليون دينار

عرض النقود (M2)	شبة النقود	النقود (M1)	نهاية
7268.0	1883.1	5384.9	1993
8093.4	2036.0	6057.4	1994
8942.7	2570.3	6372.4	1995
8611.3	2371.2	6240.1	1996
8998.9	2384.2	6614.7	1997
9639.2	2604.3	7034.9	1998
10181.4	2796.0	7385.4	1999
10232.8	2953.9	7278.9	2000
12288.4	4017.6	8270.8	2001
13004.1	4298.3	8705.8	2002
14051.8	5022.6	9029.2	2003
13135.5	2598.9	10536.6	2004
17096.3	3068.2	14028.1	2005
19655.9	3312.9	16343.0	2006
26982.1	4144.6	22837.5	2007

\*المصدر: بنك ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

يبين الجدول السابق تطور عرض النقود خلال الفترة 1993-2007 ، ويمكن من خلال الجدول ملاحظة أن عرض النقود (M2) خلال هذه الفترة ظل ينمو بصورة متزايدة ، وبمعدل بلغ في المتوسط 7% سنوياً ، وقد كان المحرك الرئيسي لنمو عرض النقود (M2) هو شبه النقود<sup>(\*)</sup> Near-Money ، الذي نما خلال هذه الفترة بصورة مطردة بمعدل نمو متوسط بلغ 11% سنوياً ، في حين نما عرض النقود (M1) خلال هذه الفترة بمعدل 5% .

### الجدول رقم (3-5)

نسبة الاحتياطي الإلزامي والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية ونسبة السيولة خلال الفترة 1970-2007\*

2007 – 1970	البند
15.0	نسبة الاحتياطي الإلزامي (%)
7.5	_ ودائع الطلب _ ودائع زمنية وادخارية
20.0	نسبة السيولة القانونية (%)

\*المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

ويتضح من بيانات بنك ليبيا المركزي الخاصة بالاحتياطي النقدي القاتوني ، وكما هو موضح في الجدول (3-6) أن البنوك تحتفظ بنسب كبيرة من الأموال كفاتح عن الاحتياطي النقدي وهذا ما يعرف بالاحتياطي الزائد . وهذا يدل على عدم وجود فرص استثمارية تُوجّه إليها هذه الأموال . كما تدل أيضاً على عدم فعالية أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي مادامت لم تتحكم في المعروض من النقود في الاقتصاد الليبي ، فمهما تغيرت نسبة الاحتياطي الإلزامي فإن وجود فاتح بهذه الكميات لا يحقق الغرض من فرض هذه النسبة وهذا يعد عائقاً أمام فعالية هذه الأداة .

(\*) شبه النقود : أصول كُرب ما تكون إلى السيولة ، أي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد سائلة .

الجدول (6-3)

الاحتياطي النقدي الإلزامي للمصارف التجارية 1970-2007\* مليون دينار

الفاصل عن الاحتياطي القانوني (6 - 7)	ودائع لدى مصرف ليبيا 7	الاحتياطي النقدي المطلوب			الودائع			نهاية
		المجموع 6	على الودائع لأجل وإدخار % 7.5	على الودائع تحت الطلب % 15	المجموع 3	لأجل وإدخار 2	تحت الطلب 1	
			5	4				
3.2	18.3	15.1	2.6	12.5	118.0	34.5	83.5	1970
12.0	36.7	24.7	2.6	22.1	182.2	34.6	147.6	1971
16.4	50.7	34.3	4.9	29.4	261.1	64.9	196.2	1972
19.9	70.8	50.9	6.9	44.0	384.8	91.3	293.5	1973
54.8	132.9	78.1	11.5	66.6	569.9	153.2	443.7	1974
59.1	146.0	86.9	9.6	77.3	644.0	128.4	515.6	1975
44.6	158.8	114.2	12.6	101.6	844.8	167.4	677.4	1976
66.6	214.3	147.7	15.5	132.2	1088.0	206.5	881.5	1977
86.8	234.1	147.3	15.6	131.7	1085.0	207.3	877.7	1978
63.5	269.7	206.2	25.1	181.1	1542.4	335.3	1207.1	1979
73.7	391.3	317.6	27.8	289.8	2302.9	371.1	1931.8	1980
79.9	430.7	350.8	20.8	330.0	2477.2	276.9	2200.3	1981
148.1	528.9	380.8	26.3	354.5	2714.0	350.4	2363.6	1982
119.5	491.1	371.6	40.0	331.6	2743.8	533.0	2210.8	1983
158.4	570.5	412.1	51.6	360.5	3090.9	687.4	2403.5	1984
163.9	613.5	449.6	64.0	385.6	3424.2	853.5	2570.7	1985
90.0	568.2	478.2	69.1	409.1	3649.0	921.5	2727.5	1986
79.0	570.3	491.3	69.5	421.8	3737.9	926.1	2811.8	1987
91.3	547.2	455.9	69.5	386.4	3502.8	926.9	2576.2	1988
127.0	573.0	446.0	74.8	371.2	3472.0	997.3	2474.7	1989
604.0	1036.6	432.4	65.9	366.5	3321.4	878.0	2443.4	1990
717.8	1178.6	460.8	74.1	386.7	3565.9	987.7	2578.2	1991
1187.8	1726.6	538.8	87.1	451.7	4173.0	1161.4	3011.6	1992
888.8	1437.0	548.2	97.0	451.2	4301.8	1293.7	3008.1	1993
1439.3	2088.7	649.4	105.9	543.5	5035.9	1412.4	3623.5	1994
1544.5	2237.5	693.0	132.4	560.6	5503.1	1765.9	3737.2	1995
1787.0	2519.6	732.6	149.3	583.3	5879.0	1990.1	3888.9	1996
1877.8	2629.0	751.2	154.7	596.5	6039.6	2062.9	3976.7	1997
1905.1	2712.1	807.0	179.6	627.4	6577.8	2395.0	4182.8	1998
1466.8	2341.9	875.1	192.7	682.4	7117.8	2568.7	4549.1	1999
1323.9	2241.7	917.8	201.7	716.1	7463.0	2688.7	4774.3	2000
1248.0	2232.8	984.8	223.0	761.9	8059.8	2972.7	5079.1	2001
1248.5	2337.7	1053.2	197.2	856.6	8335.6	2629.0	5706.6	2002
1948.4	3089.1	1140.7	236.6	904.1	9181.9	3154.8	6027.1	2003
4700.7	6079.4	1378.7	250.5	1128.4	10860.4	3337.5	7522.9	2004
7120.6	8874.9	1754.3	313.1	1441.2	13782.5	4174.6	9607.9	2005
8924.6	11184.4	2259.8	344.1	1915.8	17359.4	4587.5	12771.9	2006
14957.0	18148.4	3191.4	529.4	2661.9	24805.5	7059.2	17746.3	2007

\*المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

### 3-1-3 عمليات السوق المفتوحة

بعد النجاحات التي حققتها عمليات السوق المفتوحة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في بعض بلدان العالم، وتحول معظم البنوك المركزية إلى استخدام هذا النوع من الأدوات، بدأ بنك ليبيا المركزي يتجه تدريجياً إلى استخدامها. وتمهيداً لذلك صدر قرار مجلس إدارة البنك رقم (67) لسنة 2007، بالإذن لبنك ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع بنك ليبيا المركزي وهي من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة. ويتم إصدارها لتلبية طلب البنوك التجارية بسعر فائدة ثابت، بأجلي استحقاق 91 يوماً و28 يوماً، ولا يسمح في الوقت الحالي بتداولها في الأسواق الثانوية، لكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو فترة زمنية، وذلك بغية إعطاء البنوك التجارية المرونة في إدارة سيولتها، وقد لجأت لجنة السياسة النقدية إلى تغيير سعر الفائدة على شهادات الإيداع ومعاملات إعادة الشراء وفقاً لاتجاهات السيولة في الاقتصاد أكثر من مرة ولكن أول إصدار لهذه الشهادات كان بعد العام 2007، وتحديداً في 28-5-2008.

ويمكن استخدام هذه الأداة للحد من عرض النقود وذلك من خلال قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وتخفيض قدرتها على منح الائتمان، ولكن في ليبيا فإن السوق المالية بوضعها الحالي غير فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة. وذلك لتخلف السوق المفتوحة وعدم تطورها، ففعالية هذه الأداة تعتمد على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، وهذا غير موجود في ليبيا. والأهم من ذلك أن أداة السوق المفتوحة لم تكن موجودة أصلاً خلال فترة الدراسة كما أشرنا سابقاً فإن أول إصدار لشهادات الإيداع كان بعد العام 2007.

### 3-1-4 إجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والبنكية

سعيًا لتطوير وتحديث البنوك التجارية، فقد تضمنت أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن البنوك وما توصلت إليه اللجان الفنية المشكلة لهذا الغرض من توصيات العديد من الإجراءات في هذا الشأن نذكر منها:-

- زيادة رؤوس أموال جميع البنوك العامة ودمج بعضها، تمثيلاً مع معايير لجنة بازل لملاءة رأس المال.
- اعتماد استراتيجية لدخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق البنكية الليبية وإعادة هيكلة كل من القطاع البنكي والقطاع المالي.
- اعتباراً من 2002.1.1 (مباشرة بعد توحيد سعر الصرف) ألغيت العديد من إجراءات وعمليات الرقابة على النقد، حيث ألغيت القيود على عمليات الحساب الجاري، وبموجب ذلك قبلت ليبيا التزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تعني تحرير عمليات الحساب الجاري وعدم فرض أي قيود أو معاملات تمييزية عليها.
- السماح للمصارف التجارية بمنح القروض والتسهيلات للشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ مشروعات في ليبيا، في حدود 50% من قيمة المشروع الذي تقوم بتنفيذه.
- رفع سقف الائتمان للمصارف التجارية بما لا يتجاوز مجموع ما يمنحه البنك التجاري للحالة الواحدة من قروض وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية لنسبة 20% من أمواله الخاصة (رأس المال والاحتياطيات المخصصة وغير المخصصة) وبحيث لا يتجاوز إجمالي المحفظة الائتمانية نسبة 70% من إجمالي الخصوم الإيداعية.

### 3-2 سياسة سعر الصرف

تغير سعر صرف الدينار الليبي عدة مرات خلال فترة الدراسة ، وفيما يلي استعراض موجز لتطور سياسة سعر الصرف التي اتبعتها بنك ليبيا المركزي منذ سنة 1970.



تم إصدار الدينار الليبي كعملة وطنية لأول مرة ( تحت اسم الجنيه ) في بداية 1952م، وكانت قيمته مساوية للجنية الإسترليني، وكل منهما يعادل 2.8 دولاراً أمريكياً، أو ما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب. واستمر هذا الوضع إلى سنة 1970.

■ في أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة عدم التزامها باستبدال الدولار بالذهب، وقامت في شهر نوفمبر من نفس العام بتخفيض قيمة الدولار تجاه وحدة حقوق السحب نحو 79% لتصبح وحدة حقوق سحب = 1.0857. دولارًا بدلاً من السعر القديم وهو وحدة حقوق سحب خاص = 1 دولار، لقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار = 3.04 دولارات بدلاً من 1 دينار = 2.8 دولار.

■ في شهر فبراير من عام 1973 تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 دولارًا بدلاً من 1.0857 دولار، وقد ترتب على هذا التخفيض ارتفاع قيمة الدينار اتجاه الدولار مرة أخرى بنحو 11% لتصبح 1 دينار = 3.3776 دولارًا بدلاً من 1 دينار = 3.04 دولارات.

■ في شهر فبراير 1973 تم ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار = 0.29679 دينار ليبي. ونتيجة لهذا الربط فإن قيمة الدينار تجاه العملات الأخرى تغير تبعاً لتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات.

■ ثم بعد سنة 1986 تم ربط الدينار الليبي بوحدة حقوق السحب الخاصة ، وكذلك ظهور السوق السوداء للدولار .

■ وبعد عام 2002 مباشرة بعد توحيد أسعار الصرف ، تم إلغاء عديد من اجراءات الرقابة على النقد . كما تمت الإشارة في السابق .

### 3-3) السياسة المالية في ليبيا

وهي الإجراءات التي تتبعها وزارة المالية وتعلق بشكل مباشر بالموازنة العامة للدولة إما في جانب النفقات أو جانب الإيرادات . وقد تستخدم السياسة المالية التوسعية وتتمثل في تخفيض الضرائب . أما في حال الحد من مستوى التضخم فإنها تستخدم السياسة المالية الانكماشية برفع الضرائب ولكن بمستويات معتدلة وتخفيض النفقات على جميع المستويات لخلق التوازن بين الإيراد والإنفاق في جلبي الموازنة العامة . وأكثر تفصيلا يمكن الحد من التضخم بتنفيذ إجراءات السياسة المالية بالنقاط التالية (1) :-

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي لأنه أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي .

ب- زيادة مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخفيض الإنفاق الكلي .

ج - استخدام مزيج من أداتي السياسة المالية عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب .

### 3-3-1) الإنفاق العام في ليبيا

شهدت ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً في إنفاقها العام منذ مطلع السبعينيات ، ولم تكن العوامل الكامنة وراء ازدياد هذا التوسع في الإنفاق جهة واحدة ، إذ لعبت عوامل عديدة منها توافر الموارد الاقتصادية (إنتاج وتصدير النفط بكميات كبيرة ) ، وارتفاع أسعار النفط ، وطبيعة الفلسفة السياسية للنظام وطرق التصرف في الموارد المتاحة .

(1) نعمة الله ، أحمد رمضان . النظرية الاقتصادية للكمية ، دار الجامعة ، الإسكندرية - مصر 2003 من 193 ،

والإنفاق العام يشير إلى إجمالي أنواع المصروفات والتحويلات التي تقوم بها الحكومة والتي تضم مختلف المؤسسات والهيئات والدوائر الرسمية (وزارات ، بلديات وما يتبعها من مؤسسات)، والتي لا تقوم بإنتاج سلع وخدمات لأغراض البيع في السوق.

### الجدول رقم (7-3)

#### تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1983-2005\*

السنة	إجمالي الإيرادات (أ)	إجمالي المصروفات(ب)	الرصيد (أ - ب)	العجز أو الفائض من الموازنة %
1983	3448.1	4503.0	( -1054.9)	( -30.6)
1986	2137.6	3636.5	( -1498.9)	( -70.1)
1989	2504.0	2912.0	( -408.0)	( -16.3)
1990	2945.0	2594.0	351.0	11.9
1992	2686.0	2721.0	( -35.0)	( -1.3)
1993	2575.0	2968.0	( -393.0)	( -15.3)
1995	3679.9	3474.0	205.0	5.6
1997	5330.0	4851.0	479.0	9.0
2002	12850.0	10063.0	2787.0	21.6
2003	16614.0	13396.0	3218.0	19.3
2004	23272.0	17230.0	6042.0	25.9
2005	37417.0	19060.0	18357.0	49.1

\*المصدر: تقرير التنمية البشرية 1999، الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق وتقرير خبراء صندوق النقد الدولي .

وبحسب البيانات المتاحة فإن الإنفاق العام خلال الفترة 1983-1997 قد بلغ حوالي 50 مليار دينار ليبي وبلغت الإيرادات حوالي 41.5 مليار دينار .  
ووفق بيانات صندوق النقد الدولي والحسابات القومية للدول العربية فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كانت كما يلي :

### جدول (8-3)

نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2005)\*

السنوات	1980-1970	1985-1980	1990-1985	1993-1990	1997-1993	2002-1997	2005-2002
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	43.7	57.3	42.4	31.8	36.7	39.9	58.8

\*المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي - أعداد مختلفة وتقرير خبراء صندوق النقد الدولي مايو 2007.

والأرقام بالعموم تعكس درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مساهمتها في تمويل النفقات العامة . ويعزى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي في السنوات (1993-1990) والتي يليها إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة في أعقاب انخفاض مواردها وتقلص احتياطياتها .

وإذا نظرنا إلى مكونات الإنفاق الحكومي ، ونقصد بذلك المكونات الأساسية وهما الإنفاق الجاري (ويغطي نفقات التشغيل اليومي لمختلف الأجهزة الإدارية) والإنفاق الاستثماري (ويغطي نفقات مشاريع التنمية وبرامج التحول) فإنه يكون كما يلي :

### جدول رقم (9-3)

نسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (1970-2006)\*

السنوات	1980-1970	1985-1980	1990-1985	1993-1990	2000-1993	2006-2000
الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام	31.6	30.7	49.4	71.5	53.4	44.3
الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام	50.7	45.1	31.1	19.3	17.3	43.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

وهذه الأرقام تشير بوضوح إلى التغيرات في نسب كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام لصالح الإنفاق الجاري ، خصوصاً في السنوات 1990-1985 ، وفيما يتعلق بنسب السنوات الأخيرة فإن الأرقام تقول بأن 71.5% من الإنفاق العام يذهب في شكل مرتبات (حيث تشكل ثلثي المخصصات

المقررة )، ومصروفات إدارية أخرى ، ويؤخذ على هذا كونه انحرافاً عن الأهداف التنموية وبرامج تنشيط مصادر بديلة للدخل كالصناعة والزراعة ومشاريع تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الكهرباء والنقل والاتصالات حيث أنها لم تحصل إلا على 9.31% من حجم الإنفاق العام ، ومن ناحية أخرى فإن تزايد حجم الإنفاق الجاري لم يكن استجابة لتوسيع النشاطات الاقتصادية الإنتاجية ، بل مثل زيادة في كلفة المرتبكات نتيجة لتكدس العمالة في مؤسسات القطاع العام وتعاضمها في شكل بطالة مُقْتَعَة وعجز قطاعات الدولة عن توفير مصادر بديلة للدخل واعتمادها بشكل كلي على الميزانية العامة ، الأمر الذي وضع عراقيل وصعوبات كبيرة أمام نجاح عملية التنمية وهي في بداياتها كما بالجدول رقم (10-3) .

الجدول (10-3)

نمو الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2007\*

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	نمو الإنفاق العام %	$\pi$ %
1970	375.3	-	-
1971	517.3	37.8	20.57
1972	742.0	43.4	1.19
1973	903.0	21.6	22.74
1974	1867.0	51.6	41.53
1975	2656.1	42.2	23.92
1976	2696.7	15.8	3.46
1977	2943.8	9.1	4.04
1978	3268.9	11.0	4.90
1979	4166.9	27.4	5.48
1980	5761.6	38.2	19.87
1981	6389.6	10.8	1.02
1982	5131.9	-19.6	4.67
1983	4502.9	-12.2	-8.20
1984	4610.0	2.3	-8.93
1985	3905.4	-15.2	3.75
1986	3550.0	-9.1	-9.73
1987	2963.4	-16.5	-11.40
1988	2947.4	-0.53	2.08
1989	2793.4	-1.4	12.43
1990	2752.0	-1.4	51.51
1991	2818.3	2.4	-0.1
1992	2239.2	-20.5	4.70
1993	2408.2	7.5	-0.47
1994	2216.2	-7.9	6.24
1995	4629.4	108.8	11.48
1996	3711.9	-19.8	1.21
1997	4621.1	24.4	1.44
1998	4466.0	-3.3	5.05
1999	4557.0	2.0	4.36
2000	5403.2	18.5	-4.46
2001	5905.6	9.2	-18.32
2002	8487.0	43.7	136.5
2003	7246.2	-14.6	-4.60
2004	17230.0	137.7	21.15
2005	21343.0	23.8	19.04
2006	21378.0	0.16	14.64

\*المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

### 3-3-2) الإيرادات العامة

فيما يتعلق بجانب الإيرادات فالمتعارف عليه أن هناك ثلاث طرق رئيسية لتمويل الإنفاق الحكومي ، وهي فرض الضرائب بأنواعها والاقراض وخلق النقود ، وفي ليبيا هناك مصدر مهم وهو النفط . حيث تشكل الإيرادات النفطية المصدر الأهم لتمويل الميزانية العامة فقد بلغت مساهمتها خلال الأعوام 1984 ، 1998 نحو 68.8 ، 86.8% على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة .

أما الضرائب فتظل مساهمتها محدودة ولم تتعد 15.3% ، 11.5% خلال الأعوام 1986 ، 1996 على التوالي . ويرجع تدني مساهمة الضرائب والرسوم في تمويل الميزانية العامة إلى شيوع مبدأ الدعم وتقليل العبء على المواطن ، دون أن يقابل ذلك رفع كفاءة الإنتاج وتطوير الجهاز الضريبي الذي اتسم بالضعف والفضى والعجز عن تحصيل الحد الأدنى من الضرائب التي تكفلها التشريعات النافذة . وفيما يلي حجم الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي :

#### جدول (3-11)

نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1970-2005)\*

السنوات	1970	1975	1980	1981	1990	1993	2001	2005
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	51.8	50.3	67.8	36.0	38.3	28.4	51.0	71.0

\*المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي - أعداد مختلفة .

ومن هذه الأرقام نلاحظ أن حجم الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات الأمر الذي يُعزى إلى ارتفاع عوائد النفط الذي أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يفسر - من جهة أخرى - ضعف مساهمة عائدات النفط في توسيع قاعدة الإنتاج

وتحفيز النشاط الاقتصادي الذي بالتالي سيظهر تطوره من خلال معدلات نمو أكبر في الناتج المحلي الإجمالي .

وهيكل الإيرادات الليبية يتوزع على الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية ، والإيرادات غير الضريبية والتي تشمل الرسوم على الخدمات مثل الكهرباء والماء والاتصالات وبيع الغاز والبنزين والتحويلات من المؤسسات العامة . وهذا ما يوضحه الجدول الآتي لهيكل الإيرادات .

### الجدول (12-3)

هيكل الإيرادات خلال الفترة 1970-2006\* مليون دينار

السنة	الإيرادات النفطية	مجموع إيرادات الضرائب المباشرة وغير مباشرة	ضرائب وإيرادات أخرى
1970	484.0	75.6	10.9
1980	5951.1	805.1	52.3
1990	1386.0	691.5	363.9
1993	1267.0	865	620
1997	3351.0	1117.1	1686.0
2001	3603.0	1069.3	2395.8
2006	43566.0	1972.5	3523.0

\*المصدر: قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية، البيانات الكلية الاقتصادية والمالية والديمقراطية، 2010.

من خلال النظر في البيانات السابقة في جدول هيكل الإيرادات نلاحظ عظم مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات وتدني مساهمة الإيرادات غير النفطية رغم انتعاش النشاط الاقتصادي في تلك الأونة مما يفتح الطريق لجني عوائد ضريبية وغيرها ، إلا أن حداثة التجربة وقصر عمرها وتردد الدولة في فرض ضرائب رسوم أمام تزايد إيرادات النفط جعل العائد النفطي المصدر الرئيسي لتمويل معظم النفقات العامة .

وقد ثبت من خلال البحوث والدراسات التي أشرف عليها خبراء في الضرائب والمالية العامة لتشريعات الضريبة السارية أنها تعاني من خلل



يكن في ارتفاع أسعار الضرائب وازدواجها باستمرار جبالية الضريبة العامة ( ضريبة الإيرادات العامة ) التي وضعت بموجب قانون ضرائب الدخل رقم 21 الصادر عام 1968 ، حتى بعد صدور قانون الضرائب رقم 64 لعام 1973<sup>(1)</sup> ، وقد تسبب الخلل في التشريع الضريبي في تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وانكماش قاعدة دافعي الضرائب بسبب عزوف المدخرين والمستثمرين عن الدخل في مشاريع جديدة أو توسيع نطاق القلم منها ، وانخفاض إيرادات الخزينة العامة التي تعتمد على الضرائب وعزوف المستثمر الأجنبي عن الدخل للسوق الليبي بالرغم من الإعفاء لمدة خمس سنوات من ضرائب الدخل لأنه إعفاء مؤقت والإعفاء المؤقت يدفع للتهرب بمجرد انتهاء مدة الإعفاء وذلك في ظل ارتفاع أسعار الضرائب<sup>(2)</sup> .

مما سبق نستنتج أنه لا توجد مياسة مالية واضحة باستخدام أداتي الإنفاق العام والضرائب .

### 3-3 وضع الميزانية العامة

وضع الميزانية العامة يعكس الفارق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة . وفي حالة عجز الميزانية العامة يتم تمويل الإنفاق العام عن طريق الدين العام ، وهو الاقتراض إما من البنك المركزي أو من البنوك التجارية . وطالما أن الأخيرة مملوكة للدولة ، فقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي وذلك عند حدوث عجز في ميزانيتها . ويمثل العجز في الميزانية العامة عاملاً مهماً في تفسير الأوضاع المالية العامة ، وتحديد طبيعة الصعوبات الاقتصادية الحاضرة .

ولقد عانى الاقتصاد الليبي من العجز في الموازنة منذ مطلع الثمانينيات إثر انخفاض العوائد المالية وتدني الاحتياطيات من العملات الصعبة حيث مثل العجز في المتوسط 18% من إجمالي الموازنة العامة في السنوات

1993- 1983

(1) السنوسي، بيكري ، أوراق في الاقتصاد الوطني قرة تحليلية لمظاهر أزمنته وأسبابها وآثارها ومساغى معالجتها 1973- 2007 ، القاهرة ، مكتبة رحة (2009) ص 56 .  
(2) محمد كانون ، تقييم لنظام الضريبي المطبق ، آثاره على الخزينة العامة ومستهدفات للتنمية ، مجلة التجارة العدد الأول السنة الأولى أبريل 2003 .

وارتبط العجز في الموازنة من جهة بانخفاض عوائد النفط خلال منتصف الثمانينيات ، وبفشل التوجهات والسياسات الاقتصادية من جهة ثانية . وقد تقلص العجز في السنوات اللاحقة نتيجة لارتفاع أسعار النفط ولسياسة التقشف وتخفيض الإنفاق الاستثماري . فقد حلت مشكلة العجز لتحل محلها آثار تخفيض الإنفاق الاستثماري من انكماش في النشاط الاقتصادي وأزمة إسكان وبطالة وغيرها .

وفي هذا الصدد فإن حجم الدين العام المحلي البنكي قد ارتفع من 5545 مليون دينار ليبي عام 1990 إلى 8073.6 مليون دينار عام 1997 ولبيلغ نسبته إلى الناتج الإجمالي 71.5% و 62.5% للعامين المذكورين على التوالي . كما ورد بتقرير التنمية البشرية 1999 . يضاف إلى ذلك تراكم الديون المستحقة على الخزائنة العامة للشركات الأجنبية والوطنية والأفراد والتي نجمت عن تراكمات قراية عقدين والتزامات تجاه البلديات والجهات العامة جميعها تخرج ضمن تعاقدات مشاريع استثمارية بلغت عام 2002 أربعة مليارات ما بين دينار ودولار بأسعار الصرف خلال فترة الاستحقاق (1) .

ولا تتوفر معلومات عن الوضع النهائي لهذه المستحقات غير أن تراكم فوائض إنتاج النفط خلال السنوات الأخيرة هيا الظروف للتخلص من الدين العام وتحقيق فلض في الميزانية .

إن التهاون في مواجهة ظاهرة العجز بالوسائل الناجعة وانتظار تحسين أوضاع الميزانية من خلال ارتفاع أسعار النفط أدى إلى وقوع الاقتصاد الوطني في سلسلة من المشاكل ذات الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ، فكثير من الخبراء الاقتصاديين يقرنون بين عجز الموازنة وموجات التضخم ، والانكماش في القدرة الإنتاجية والتحول بعيداً عن الاستثمار التي شهدتها البلاد خلال عقد السبعينيات .

ويتفق الاقتصاديون على ان عجز الميزانية العامة يجب أن يتم تخفيضه ، أو القضاء عليه ، لانه من آثار مينة في الاقتصاد تتمثل في زيادة حدة

(1) محمد كانون ، 2003 ، مرجع سابق ، ص 54 .

التضخم ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمارات . كما يتفق أيضا على أن طريقة تمويل الدين العام لها أهميتها في تحديد أثر العجز في الاقتصاد الوطني . فإذا تم بيع السندات العامة للجمهور ، فستقوم الخزانة بفرض الضرائب اللازمة لدفع الدين وفوائده . أما إذا تم بيع السندات إلى البنك المركزي ، فستزيد القاعدة النقدية ، وبالتالي يزداد عرض النقود ، ومن ثم يزداد الطلب الكلي<sup>(1)</sup> .

---

(1) شحمة مصطفى رشدي ، 1997، مرجع سابق ، ص 62 .

الجدول (13-3)

وضع الميزانية العامة خلال الفترة 1970-2006\* دينار ليبي

السنة	الإيرادات العامة	الاتفاق العام	وضع الميزانية العامة
1970	750.5	375.3	195.2
1971	744.2	517.3	226.9
1972	732.6	742.0	-9.4
1973	750.2	903.0	-152.8
1974	1703.8	1867.7	-163.9
1975	1628.3	2656.1	-1027.8
1976	2461.4	2696.7	-235.3
1977	3049.1	2943.8	105.3
1978	2685.6	3268.9	-583.3
1979	4322.8	4166.9	155.9
1980	6808.5	5761.6	1046.9
1981	5092.2	6389.6	-1297.4
1982	4422.0	5131.9	-709.0
1983	3717.1	4502.9	-785.8
1984	3445.1	4610.0	-1164.9
1985	3012.0	3905.4	-893.4
1986	2205.3	3550.0	-1344.7
1987	2121.6	2963.4	-841.8
1988	2348.6	2947.4	-598.8
1989	2651.8	2793.4	-141.6
1990	2441.4	2752.0	-310.6
1991	2870.5	2818.3	52.2
1992	3612.2	2239.2	1373.0
1993	2752.9	2408.2	344.7
1994	3639.7	2216.2	1423.5
1995	4737.8	4629.4	108.4
1996	6669.4	3711.9	2957.5
1997	6154.1	4621.1	1533.0
1998	5594.1	4466.0	1128.1
1999	6141.7	4557.0	1584.7
2000	5843.6	5403.2	440.4
2001	7068.1	5905.6	1162.5
2002	9653.2	4887.0	1166.2
2003	8189.0	7246.2	942.8
2004	24977.2	17230.0	7747.2
2005	3894.3	21343.0	17600.3
2006	49061.5	21378.0	27683.5

\*المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

# الفصل الرابع

## الفصل الرابع

### التضخم في الاقتصاد الليبي

أصبحت ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خاصة في السنوات الأخيرة مشكلة تؤرق بال المواطن الليبي ، وهي مشكلة يمكن أن تنتج من عدة أسباب مثل دفع الطلب أو اجذب التكلفة أوهما معاً ، أو تضخم مستورد . وان الزيادة في المستوى العام للأسعار لم ترافقها زيادة في الدخل الحقيقي للأفراد مما انعكس سلبياً على القدرة الشرائية للمواطن الليبي وأدى إلى تدني مستوى المعيشة وتدني الرفاهية الاقتصادية . وعليه أصبح لزاماً على السلطة التنفيذية التدخل من أجل مكافحة هذه الظاهرة ، ومن الملاحظ أن السلطة التنفيذية سواء المالية أو النقدية لم تستطع طيلة السنوات الماضية الحد من هذه الظاهرة . فإين ممكن الخلل في ذلك ، وما هي الإجراءات الأكثر فعالية من أجل علاج هذه المشكلة .

#### 4-1 أسباب التضخم في ليبيا

تتعدد أسباب التضخم في ليبيا، ولعلّ من أبرزها ما يلي:-

1- الاعتماد بدرجة كبيرة على النفط الخام كمورد رئيسي لتمويل نفقات الدولة الجارية والاستثمارية المحلية وما ترتب عليه من هيمنة إدارة الخزانة العامة على السياسة النقدية مما يحد من استقلالية السياسة النقدية ويحد من دورها في علاج التضخم .

2- عدم الرقابة على الأسعار وترك التجار يحدد سعر السلعة المحلية والمستوردة .

3- تمويل الميزانية العامة بالعجز بسبب انخفاض الموارد وتوجه الدولة للاقتراض من الجهاز البنكي أدى ذلك إلى زيادة حجم الدين العام ، وبالتالي زيادة عرض النقود .

4- عدم استقلالية بنك ليبيا المركزي عن الخزانة العامة ، وبالتالي عدم الاستخدام الظاهر للسياسة النقدية لعلاج التضخم .

- 5- اعتماد الاقتصاد على الاستيراد من الخارج لمعظم السلع المطلوبة وما ترتب عليه من نقل التضخم من الدول المصدرة إلى الاقتصاد الليبي .
- 6- تطبيق رقابة على استخدامات النقد الأجنبي لمواجهة التدني في موارد الدولة ضد العملات الصعبة، ومتابع ذلك من قيام سوق موازية (السوق السوداء) ، وبالتالي زيادة الاسعار المحلية في ليبيا .
- 7- تخفيض سعر صرف الدينار الليبي منذ منتصف الثمانينيات ، وما ترتب عليه من زيادة معدلات التضخم .

#### **2-4 آثار التضخم على الاقتصاد الليبي**

- يعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة التضخم منذ سنوات ،وقد أسفر هذا التضخم عن آثار ملبية منها:-
- 1- الانخفاض الحاد للقوة الشرائية للدينار الليبي أي فقدان النقود لجزء من قيمتها الحقيقية نتيجة لارتفاع الأسعار .
  - 2- انخفاض الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع الليبي نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخول النقدية.

#### 4-4 اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي

مشكلة التضخم في ليبيا مشكلة لازمت الاقتصاد الوطني في السنوات الماضية ، حيث ظلت معدلات التضخم في ازيد طيلة فترة الدراسة ما نشأ عن ذلك مشاكل عديدة سبق وأن تطرقنا إليها . وسنحاول أن نحلل اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي جنباً إلى جنب مع المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ، لمحاولة تتبع أداء السياسة المالية والنقدية في ليبيا ، ومدى مواكبتها للتغيرات التي طرأت على معدلات التضخم خلال هذه الفترة . وكما سبق واشرنا ان التضخم في هذه الدراسة ، يتم اشتقاقه من الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي ، وفقاً للمعادلة :

$$\pi = \left( \frac{PGDP_t - PGDP_{t-1}}{PGDP_{t-1}} \right) * 100\%$$

حيث :

$\pi$  = معدل التضخم .

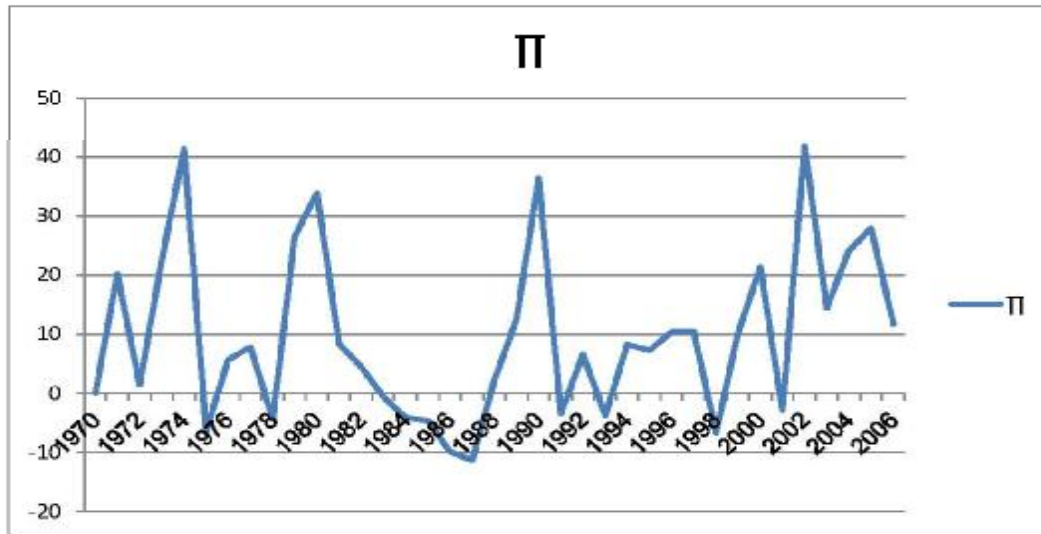
$PGDP_t$  الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي

و  $PGDP_{t-1}$  الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة .

من خلال استعراض اتجاهات التضخم في خلال فترة الدراسة أن نحلل هذه الاتجاهات ، والوقوف على أهم الاجراءات المتبعة من أجل الحد من هذه الظاهرة ، ومحاولة الاجابة على بعض التساؤلات في نهاية هذا الفصل والتي من أهمها :

- هل استُعملت السياسة المالية والنقدية من أجل الحد من التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
- ما مدى مساهمة التضخم المستورد في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني ؟





الشكل رقم (4 - 1)

اتجاهات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2007-1970)

نلاحظ أن مستويات التضخم خلال فترة الدراسة والذي تم الاعتماد في حيايه على الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي . وفي قراءة لمستويات التضخم نجد أن التضخم في بداية الفترة وتحديدًا من عام 1971 إلى عام 1975 كان مستوى التضخم يتراوح بين 20.57% في عام 1971 ، واستمر في الارتفاع حتى بلغ 41.53% في عام 1974 و في عام 1975 بلغت نسبة التضخم 23.92% . وفي عام 1976 كان مستوى التضخم يبلغ 3.46% و 4.90% في عام 1977 . وشهدت سنة 1980 التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً للتضخم بلغ 19.87% . أما الفترة بين عامي 1983 و 1987 فقد شهدت معدلات سلبية للتضخم وذلك بسبب الانخفاض في قيمة الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي والذي رغم الانخفاض في قيمته إلا أن هذا الانخفاض كان طفيفاً وبالتالي ظلت معدلات التضخم مرتفعة في تلك

الفترة . وفي عام 1990 وصل معدل التضخم إلى 36.4% . وقد شهدت فترة التسعينيات ارتفاعا ملحوظا في قيمة الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول (4-1) وهذا مؤشر على ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة ففي عام 1991 انخفض التضخم بشكل طفيف بلغ 3.4% وهذا انخفاض لا يذكر مقارنة بالسنة التي قبلها والتي وصل فيها التضخم لمستوى 36.4% وهكذا فإن الانخفاض المتتالي في معدل التضخم في فترة التسعينيات لا يعني تحسن في معدلات التضخم فقد ظلت مستويات التضخم مرتفعة طيلة تلك الفترة . وفي نهاية فترة الدراسة وتحديدًا من عام 2000 إلى عام 2007 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا حيث وصل في عام 2002 إلى مستوى كبير وهو 41.7% واستمرت معدلات التضخم بالنمو بمعدلات موجبة في نهاية الفترة ، فكانت 24.09% في عام 2004 و 27.94% في عام 2005 و 11.42% في عام 2006 . وهذا يوضح أن معدلات التضخم كانت تأخذ منحى تصاعدي طوال هذه الفترة . أي أن السياسات الاقتصادية في ليبيا لم تتمكن من الحد من تزايد معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني .

جدول رقم (1-4)

الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2006)\*

السنة	الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم $\pi$
1970	0.233	-
1971	0.280	20.17
1972	0.284	1.42
1973	0.348	22.53
1974	0.492	41.37
1975	0.461	-6.30
1976	0.487	5.63
1977	0.525	7.80
1978	0.502	-4.38
1979	0.635	26.49
1980	0.850	33.85
1981	0.921	8.35
1982	0.880	-4.45
1983	0.874	-0.68
1984	0.838	-4.11
1985	0.799	-4.65
1986	0.720	-9.88
1987	0.638	-11.38
1988	0.652	2.19
1989	0.733	12.42
1990	1.000	36.42
1991	0.966	-3.4
1992	1.030	6.62
1993	0.991	-3.78
1994	1.073	8.27
1995	1.153	7.45
1996	1.273	10.40
1997	1.406	10.44
1998	1.312	-6.68
1999	1.445	10.13
2000	1.753	21.31
2001	1.702	-2.90
2002	2.413	41.77
2003	2.760	14.38
2004	3.425	24.09
2005	4.382	27.94
2006	4.896	11.42

\*المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

مما سبق يتضح لنا ان التضخم ظل ملازما للاقتصاد الليبي طيلة فترة الدراسة وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم مسببات التضخم في ليبيا . حيث تفترض هذه الدراسة أن هناك متغيرات تؤثر على التضخم في ليبيا وهي عرض النقود MS ، والانفلاق العام G ، كذلك لا يمكن اغفال تأثير التضخم المستورد ممثلا في الرقم القياسي لأسعار الواردات PIM ، بالإضافة لسعر صرف الدينار الليبي EX. وهذه المتغيرات التي سنقوم بدراستها لتفسير ظاهرة التضخم ليبيا.

وهذا نعبر عنه رياضيا كما يلي :  $\pi = F(GMS, GG, PIM, EX)$

حيث يعتبر عرض النقود من أهم العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة التضخم ، وفي ليبيا عرض النقود هو نتيجة نهائية للسياسة النقدية المتبعة في الاقتصاد الليبي ، وكما لاحظنا في السابق فلن معدلات التضخم كانت في تزايد مستمر طوال فترة الدراسة . وفي هكذا حالة فلن السياسة النقدية يجب أن تكون سياسة انكماشية ، من أجل الحد من معدلات التضخم ، ولكن كما هو واضح من الشكل (2-4) والجدول (2-4) فلن عرض السياسة النقدية لم تحدّ من عرض النقود ، بل نلاحظ نموا متزايدا في عرض النقود مع وجود تضخم متزايد ، وهذا الأمر يؤدي لتفاقم المشكلة أكثر فأكثر . ومن المعلوم أن استقرار الأسعار هو من أهم أهداف السياسة النقدية لأي دولة ، فهل السياسة النقدية في ليبيا اتبعت اجراءات لتحقيق هذا الهدف ؟

كما أن الانفلاق العام يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية ، وفي حالة الاقتصاد الليبي الذي يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط ، فلن السياسة المالية تحتل المرتبة الأولى بين السياسات الاقتصادية الأخرى بسبب العوائد الضخمة لتصدير النفط<sup>(1)</sup> ، وكما السياسة النقدية فلن السياسة المالية التي يجب اتباعها في حالة التضخم هي السياسة المالية الانكماشية ، ولكن في ليبيا رغم وجود تضخم في الاقتصاد الوطني إلا أن الانفلاق العام كان يتزايد عاما بعد الآخر ، أي أن السياسة المالية كانت سياسة توسعية طوال فترة الدراسة ، وهذا ما يوضحه الشكل (2-4) والجدول (2-4) .

(1) شيحة مصطفى رشدي ، 1997، مرجع سابق ، ص 127.

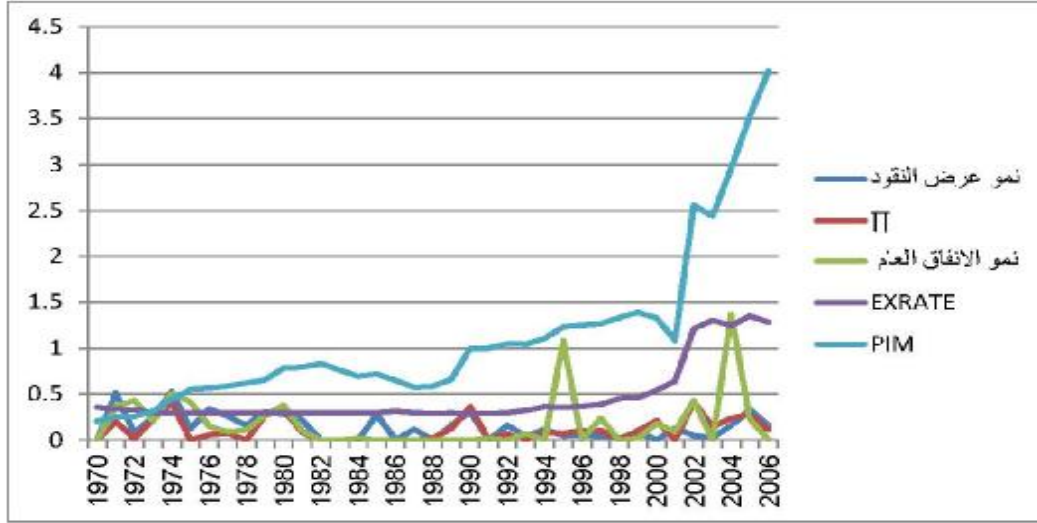
أما الرقـم القياسـي لأسـعار الواردات فهو مؤشـر للتضخم المستورد ، وفي هذه الدراسة لا يمكن اغفال دور التضخم المستورد في تغذية التضخم في الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصادا مكثوفا . وبسبب عدم وجود إنتاج محلي يواجه الطلب المتزايد وعدم وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل ، فإن نسبة الواردات من الخارج تزداد لتغطية الطلب المحلي . كذلك فإن سعر الصرف يؤثر في معدل التضخم المحلي ، لذلك لا يمكن تجاهل دوره في تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني .

الجدول رقم (2-4)

معدل التضخم ومعدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الائتلاف العام وسعر الصرف والرقم القياسي لأسعار الواردات خلال الفترة (1970-2006)\*

الرقم القياسي لأسعار الواردات PIM	سعر الصرف EXRATE	نمو الائتلاف العام %	نمو عرض النقود %	$\pi$	PGDP	السنة
0.20990	0.358	-	-	-	0.233	1970
0.25275	0.337	37.8	51.6	20.17	0.280	1971
0.25591	0.331	43.4	7.8	1.42	0.284	1972
0.31397	0.297	21.6	25.0	22.53	0.348	1973
0.44389	0.297	51.6	53.2	41.37	0.492	1974
0.54983	0.297	42.2	12.0	-6.30	0.461	1975
0.56837	0.297	15.8	34.9	5.63	0.487	1976
0.59114	0.297	9.1	26.7	7.80	0.525	1977
0.62042	0.297	11.0	16.9	-4.38	0.502	1978
0.65491	0.297	27.4	31.7	26.49	0.635	1979
0.78412	0.297	38.2	28.5	33.85	0.850	1980
0.79221	0.297	10.8	22.9	8.35	0.921	1981
0.82981	0.297	-19.6	-7.4	-4.45	0.880	1982
0.76116	0.297	-12.2	-11.0	-0.68	0.874	1983
0.69339	0.297	2.3	-6.3	-4.11	0.838	1984
0.71973	0.297	-15.2	28.8	-4.65	0.799	1985
0.64909	0.316	-9.1	-12.9	-9.88	0.720	1986
0.57532	0.298	-16.5	13.1	-11.38	0.638	1987
0.58788	0.286	-0.53	-11.8	2.19	0.652	1988
0.66078	0.296	-1.4	16.1	12.42	0.733	1989
1.00000	0.284	-1.4	31.9	36.42	1.000	1990
0.99934	0.286	2.4	-4.4	-3.4	0.966	1991
1.04637	0.299	-20.5	16.3	6.62	1.030	1992
1.04176	0.323	7.5	4.2	-3.78	0.991	1993
1.10625	0.362	-7.9	12.5	8.27	1.073	1994
1.23338	0.354	108.8	5.2	7.45	1.153	1995
1.24893	0.366	-19.8	5.4	10.40	1.273	1996
1.26680	0.389	24.4	4.5	10.44	1.406	1997
1.33050	0.452	-3.3	2.4	-6.68	1.312	1998
1.38870	0.461	2.0	9.8	10.13	1.445	1999
1.32643	0.543	18.5	-7.8	21.31	1.753	2000
1.08305	0.644	9.2	13.6	-2.90	1.702	2001
2.56209	1.211	43.7	5.3	41.77	2.413	2002
2.44415	1.302	-14.6	3.7	14.38	2.760	2003
2.96129	1.244	137.7	16.7	24.09	3.425	2004
3.52548	1.349	23.8	33.1	27.94	4.382	2005
4.01245	1.282	0.16	16.5	11.42	4.896	2006

\*المصدر: بنك ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .



الشكل رقم (2-4)

علاقة التضخم بمعدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الانفاق العام وسعر الصرف والتضخم المستورد

من الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-4) نلاحظ العلاقة بين التضخم والمتغيرات التي تؤثر فيه ، ونلاحظ أن هناك تذبذباً في معدلات التضخم ، وكان موجياً خلال الفترة من 1970 إلى 1983 ، وهذه الفترة شهدت نمواً موجياً لكل من عرض النقود ، والانفاق العام ، فقد كان عرض النقود 240.6 مليون دينار في 1970 وتزايد إلى أن وصل إلى 1139.5 مليون دينار في عام 1976 . وفي نفس هذه الفترة أيضاً تزايد الانفاق العام فقد كان 375.3 مليون دينار في عام 1970 ، وتزايد ليصل في عام 1976 إلى 2696.7 . أما التضخم المستورد المتمثل في الرقم القياسي لأسعار الواردات فقد كان يأخذ اتجاهها تصاعدياً خلال هذه الفترة ، فقد كان 0.233 في عام 1970 ، واستمر في التزايد حتى وصل إلى 0.568 في عام 1976 . أما سعر الصرف فقد ظل ثابتاً طيلة هذه الفترة عند 0.297 حتى عام 1976 .

أما الفترة من عام 1977 حتى 1987 ، فقد شهدت معدلات تضخم سالبة في بعض سنواتها ، ففي عام 1978 كان معدل التضخم ( -4.38% ) ، وهذا

تزامن مع انخفاض معدل نمو عرض النقود إلى 16% ، كذلك انخفاض معدل نمو الانفاق العام إلى 11% ، رغم استمرار تزايد قيمة الرقم القياسي لأسعر الواردات ، التي وصلت إلى 0.620 في نفس العام ، مع ثبات سعر الصرف عند قيمته السابقة . ثم تزايدت معدلات التضخم بعد هذا العام بمعدلات موجبة ، بالتزامن مع النمو الموجب لكل من عرض النقود والانفاق العام والرقم القياسي لأسعار الواردات ، حيث بلغ معدل التضخم في عام 1980 نسبة 33.85% . وفي عام 1982 كان معدل التضخم سالباً حيث بلغ (4.45%) ، وتجدد الإشارة أن معدل نمو عرض النقود ، ومعدل نمو الانفاق العام كلاهما كان سالباً في نفس العام ، فقد كانا (7.4%) و (19.6%) على التوالي ، مع استمرار الرقم القياسي لأسعار الواردات في التزايد ليصل إلى 0.828 في نفس العام ، بينما ظل سعر الصرف ثابتاً .

واستمرت معدلات التضخم سالبة حتى عام 1987 بالتزامن مع معدلات سالبة لنمو عرض النقود ونمو الانفاق العام ، أي أن كل معدلات التضخم السالبة قبلها معدلات سالبة في نمو عرض النقود والانفاق العام أو أحدهما على الأقل كان سالباً مثل عام 1984 تزامن مع معدل التضخم السالب معدل نمو عرض النقود سالب أيضاً ، ونمو الانفاق العام كان موجباً ، وانعكس الوضع في العام 1985 ، فقد تزامن معدل التضخم السالب مع معدل نمو عرض نقود موجب ، ولكن معدل نمو الانفاق العام كان سالباً ، مع استمرار الرقم القياسي في التزايد ، وثبات سعر الصرف . وهذا يبين مدى تأثير عرض النقود والانفاق العام على سلوك التضخم .

أما الفترة من عام 1988 إلى 1997 فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم ، وشهدت نفس الفترة توسعاً ملحوظاً في عرض النقود ، والانفاق العام . حيث بلغ نمو عرض النقود 31.9% في عام 1990 . وتضخم قدره 36.42% في العام ذاته . أما الانفاق العام فاستمر بالتزايد بمعدلات متفاوتة ، وبلغ أقصى حد له في عام 1995 حيث بلغ نسبة عالية جداً بلغت 108% ، وكان معدل التضخم موجباً في نفس العام . أما الرقم القياسي لأسعار الواردات فقد استمر هو الآخر في التزايد طيلة هذه الفترة ،



فمن 0.660 في عام 1989 ، إلى 1.041 في 1993 ، وفي عام 1997 شهد الرقم القياسي لأسعار الواردات زيادة كبيرة حيث وصل إلى 1.26 في حين تغير سعر الصرف في حدود ضيقة في هذه الفترة ليصل إلى 0.389 في نفس العام .

أما الفترة من عام 2000 إلى 2006 فقد شهدت تغيرات كبيرة في معدلات التضخم ، وكانت هذه التغيرات متزامنة مع مجموعة من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الليبي ، حيث بلغت معدلات التضخم معدلات كبيرة جداً خلال هذه الفترة ، حيث وصل معدل التضخم 21.31% في عام 2000 ، وبلغ معدل نمو عرض النقود (7.8%) ، وبلغ معدل نمو الإنفاق العام ، نسبة 18.5% . أما الرقم القياسي لأسعار الواردات فقد بلغ 1.326 في العام ذاته ، وارتفع سعر الصرف إلى 0.543 في نفس العام .

وتجدر الإشارة هنا إلى ان التضخم بلغ معدلات كبيرة بالتزامن مع قرار النظام السابق زيادة سعر الصرف ليصبح 1.32 في عام 2002,2003 ، ورغم ما يقوله مصرف ليبيا المركزي عن أن هذا البرنامج المتبع يهدف إلى الحد من التضخم ، إلا إن الأرقام والواقع تقول غير ذلك ، حيث كان لهذا القرار أثر سلبي على معدلات التضخم ، حيث وصل معدل التضخم أقصى حد له في نفس العام وهو 41.77% ، وهي نسبة عالية جداً ، هذا إلى جانب زيادة معدلات عرض النقود طوال هذه الفترة لتصل من 13.6% في 2001 إلى 33.1% في عام 2005 . كذلك استمر معدل الإنفاق العام بالتزايد فمن 43.7% في عام 2002 ، ليصل أقصى حد له في عام 2004 وهو 137.7% . أما الرقم القياسي لأسعار الواردات فتضاعف ليصل إلى 2.562 في 2003 ، وفي عام 2006 بلغ 4.042 . وكل هذه المعطيات أنتجت معدلات تضخم كبيرة جداً خلال هذه الفترة .

#### 5-4 الخلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول الخلاصة أن كلا من السياسة النقدية والمياسة المالية كانت تعاني قصوراً واضحاً في الحد من ظاهرة التضخم ، حيث نلاحظ وجود توسعاً كبيراً في الإنفاق العام (سياسة مالية ) ، في نفس الوقت الذي يعاني منه الاقتصاد الليبي من التضخم ، ومن المسلم به أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى التضخم وتغذية الضغوط التضخمية ، والتوسع في الإنفاق العام كان من أجل تنفيذ خطط للتنمية ، ولكن هذه التنمية لم تؤدي إلى الرفع من كفاءة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الوطني وإلا لكانت جزءاً من الحل ، ولكن كل هذه النفقات كانت من أجل البنية التحتية والانشاءات السكنية التي أهدرت في سبيلها مبالغ طائلة دون تحقيق شيء من ذلك . والمحصلة كانت معدلات مرتفعة للتضخم .

كذلك فإن التوسع في عرض النقود (سياسة نقدية ) يعد سبباً آخر من أسباب التضخم ومن الملاحظ أن السلطة النقدية في ليبيا لم تُفَعِّل أدوات المياسة النقدية للحد من هذه الظاهرة ، فأداة الاحتياطي القانوني لم تكن فعالة للحد من عرض النقود ، فرغم تزايد معدلات نمو عرض النقود إلا أن الاحتياطي القانوني ظلّ ثابتاً لسنوات طويلة . ونفس الحديث ينطبق على أداة سعر الخصم والتي ظلت ثابتة هي الأخرى لفترة طويلة ، وكان الاقتصاد الوطني لا يعاني من أي مشاكل . أما أداة السوق المفتوحة فلم يكن لها أي دور يذكر خلال فترة الدراسة فإلى جانب تخلف السوق المفتوحة في ليبيا ، فهي لم تكن موجودة خلال فترة الدراسة فقد تم البدء العمل بهذه الأداة في العام 2007 .

ولا يمكن إغفال دور التضخم المستورد في تفاقم هذه المشكلة ، فكما لاحظنا أن الاقتصاد الليبي تأثر بالتضخم المستورد ، وذلك لانكشاف الاقتصاد الليبي وقصور جهاز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المتزايد .

وبالانتقال لسعر الصرف فإن التغيرات التي أجراها بنك ليبيا المركزي على سعر صرف الدينار الليبي لم تحد من ظاهرة التضخم رغم ان البنك

المركزي برر هذه التغييرات بمحاولة تحقيق استقرار في الأسعار إلا أن ذلك لم يحدث ، واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع .

إذاً مما سبق نلاحظ الآتي :

- تضخم مع سياسة مالية توسعية .
- تضخم مع سياسة نقدية توسعية .
- قصور الانتاج المحلي ووجود تضخم مستورد .
- تغييرات سعر الصرف تزامنت مع ارتفاع معدلات التضخم .

إذاً تعددت الأسباب التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ، وفي الفصل القادم سنحاول تحديد أكثر هذه المتغيرات المألوفة الذكر تأثيراً في التضخم في الاقتصاد الليبي ، وذلك للتركيز عليها واستهدافها من أجل معالجة هذه المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني .

# الفصل الخامس

## الفصل الخامس

### المنهجية والنموذج

#### 1-5 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقدير دالة التضخم وتحديد العوامل التي تؤثر في معدل التضخم سواء كانت عوامل داخلية مرتبطة بالسياسة النقدية والمالية أو عوامل خارجية ، في إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي ، وتفترض الدراسة أن التضخم في ليبيا يتأثر بكل من :

- 1- السياسة النقدية ممثلة بمعدل النمو في عرض النقود.
- 2- معدل نمو الانفاق الحكومي ، لما تمثله هذه المتغيرات من أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي .
- 3- لا يمكن إغفال دور التغير في سعر صرف الدينار الليبي ، و مدى تأثير تغيراته على الاقتصاد المحلي .
- 4- مؤشر الرقم القياسي لأسعار الواردات كممثل ومقياس للهزات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ومدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي بمعنى انه يقيس التضخم المستورد .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا بالمعادلة التالية :

$$PGDP = (GMS^+, GG^+, PIM^+, EX^-) \dots (1)$$

حيث أن :

**PGDP** : الرقم القياسي الضمني للنتائج المحلي الاجمالي .

**GMS** : معدل نمو عرض النقود

**GG** : معدل نمو الانفاق العام .

**PIM** : الرقم القياسي لأسعار الواردات .

**EX** : سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي.

وتشير العلامات فوق المتغيرات المستقلة إلى العلاقة الاقتصادية بينها وبين المتغير التابع وهو الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي . (علاقة طردية) .

إذا نستطيع التعبير عن النموذج بالشكل الخطي الآتي :-

$$PGDP = b_0 + b_1GMS_t + b_2GG_t + b_3PIM_t + b_4EX_t + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

إذ يمثل  $(\mu_t)$  بند الأخطاء العشوائية .

وسيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج فترات التأخير الموزعة ذاتية الارتباط and Autoregressive Distributed Lag(ARDL) Bounds model الذي طوره كل من <sup>(1)</sup> Pesaran Pesaran (1997) و <sup>(2)</sup> Pesaran et al (2001) . ويعود السبب في تفصيل هذا النموذج على غيره من النماذج السابقة له مثل نموذج <sup>(3)</sup> Johansen (1988) أو اختبار الخطوتين الذي وضعه <sup>(4)</sup> Engle and Granger (1987) . للأسباب (المزايا) التالية :

(1) لا يتطلب نموذج ARDL أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة *integrated* من الدرجة الأولى ، والتي يرمز لها بالرمز  $I(1)$  .

(2) يمكن تطبيق نموذج ARDL سواءً كانت السلسلة الزمنية ساكنة *Stationary* عند المستوى  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة  $I(1)$  .

(3) يتمتع نموذج ARDL بخصائص أفضل عندما تكون السلاسل الزمنية قصيرة .

(4)- يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي *Error Correction Model* من نموذج ARDL ، حيث (ECM) يفحص ديناميكية التوازن في الأجلين الطويل والقصير ، ويمكن التقدير آتيا وإزالة المشاكل المرتبطة والمتضمنة الارتباط الذاتي والمتغيرات .

<sup>(1)</sup> Pesaran , M., and Pesaran , B .Working with Microfit 4.0:Interactive Econometric Analysis .Oxford University Press, Oxford ,1997.

<sup>(2)</sup> Pesaran,H.,Shin,Y.,and Smith,R .Bounds testing approaches to the analysis of Level relationship Journal of Applied Econometrics,16,289-326.

<sup>(3)</sup>Johansen, S.(1988).Statistical analysis of cointegrating vectors. *Journal Economic Dynamic . Control*,.1988 ,pp12,16.

<sup>(4)</sup>Engle,R.,and Granger, C.(1987).Cointegrating and error correction: Representation,estimation,and testing. *Econometrica*,1987,pp251276.

(5) منهج ARDL قادر على تمييز المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة عندما يكون التكامل المشترك موجوداً .

وتضمنت طريقة اختبار (Pesaran and Pesaran) تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشرطي لنموذج ARDL كالآتي :

$$\Delta PGDP = \delta + \beta_1 PGDP_{t-1} + \beta_2 PGMS_{t-1} + \beta_3 GG_{t-1} + \beta_4 PIM_{t-1} + \beta_5 EX_{t-1} + \sum_{i=0}^n \gamma_{1i} \Delta PGDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_{2i} \Delta GMS_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_{3i} \Delta GG_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_{4i} \Delta PIM_{t-i} + \sum_{i=0}^n \gamma_{5i} \Delta EX_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (3)$$

إذ يشير الرمز  $\Delta$  إلى الفرق الأول First difference للمتغير ، في حين تشير  $\delta$  إلى المقدار الثابت في المعادلة ، في حين  $\mu$  إلى المتغير العشوائي . ومن خلال المعادلة (3) ، يخبرنا نموذج ARDL أن معدل التضخم يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة ، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة . فالقيم المتباطئة للمتغير التابع (التضخم) أُدخلت لتأخذ في الحسبان تكيف معدلات التضخم للتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة . ولهذا فإن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل .

## 2-5) التقدير

ويتضمن نموذج ARDL اختبارين : في الخطوة الأولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين مستويات Level المتغيرات ، فإذا كانت هذه العلاقة موجودة ، ننتقل عندها إلى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معاملات توازن الأجل الطويل ومعاملات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي .

ومن المفيد قبل إجراء اختبار للنموذج ، أن يتم فحص خصائص السلاسل الزمنية عن طريق تطبيق اختبار جذور الوحدة لتحديد درجة تكامل كل من متغيرات النموذج . ورغم أن نموذج ARDL يسمح بأن تكون المتغيرات إما ساكنة في مستوياتها Levels  $I(0)$  ، أو أن تصل إلى السكون بعد أخذ الفروق الأول  $I(1)$  ، إلا أنه من المهم التأكد من أن المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى ، وأن المتغيرات المستقلة

تصل إلى السكون Stationarity دون الحاجة إلى أخذ الفرق الثاني Second difference<sup>(1)</sup>.

ويوضح الجدول (1-5) نتائج اختبارات Augmented Dickey-Fuller (ADF)<sup>(2)</sup> ، لتحديد سكون متغيرات النموذج . ونلاحظ من نتائج الجدول أن بعض المتغيرات ( الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي ، ومعدل نمو عرض النقود ، ومعدل نمو الانفاق العام) هي ساكنة عند مستوياتها ، في حين أن سكون بقية المتغيرات وهي ( الرقم القياسي لأسعار الواردات ، وسعر الصرف ) أنها ساكنة بعد أخذ فروقها الأولى .

### الجدول رقم (1-5)

#### اختبارات جذر الوحدة

المتغير	Augmented Dickey-Fuller(ADF)	
	المستويات	
<i>PGDP</i>	- 6.16I(0)	
<i>GMS</i>	- 4.84I(0)	
<i>PIM</i>	- 3.81I(1)	
<i>GG</i>	- 6.076I(0)	
<i>EX</i>	- 4.34I(1)	
القيم الحرية عند 5%	-2.95	

<sup>(1)</sup> All,issa saleh , Oil rvenue economic development Case of Libyan economy(1970-2007) , Ph.D school or economics ,university of Wollangong , 2011,P240.

<sup>(2)</sup> Dickey,D.,Fuller,W.(1981).Likelihood ratio statistic for autoregressive time series with a unit root . Econometrica,1981,pp 49,1057-1072.



المعاملات المقدرة في الأجل القصير

Autoregressive Distributed Lag Estimates  
 ARDL(3,0,0,0,0) selected based on Schwarz Bayesian

		Criterion
*****		
		*****
Dependent variable is PGDP		
observations used for estimation from 1974 to 2006 33		
*****		
		*****
Regressor	Coefficient	T-Ratio[Prob
PGDP (-1)	.49037	4.9935{.000
PGDP (-2)	-.17665	-1.1740 [.251
PGDP (-3)	.31108	2.4753{.020
PIM	.44008	5.2592{.000
GMS1	-.0020924	2.0292 [.053
EXRATE	.19693	1.6959 [.102
G	.3304E-4	4.0591 [.200
CON	-.20356	5.2548 [.000
*****		
R-Squared	.99629	R-Bar-Squared .99525
S.E. of Regression	.074635	F-stat. F( 7, 25) [958.2896 [.000
Mean of Dependent Variable	1.3329	S.D. of Dependent Variable 1.0826
Residual Sum of Squares	.13926	Equation Log-likelihood 43.3960
Akaike Info. Criterion	35.3960	Schwarz Bayesian Criterion 29.4099
*****		

## المعاملات المقدرة في الأجل الطويل

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach  
ARDL(3,0,0,0,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion

\*\*\*\*\*  
Dependent variable is PGDP  
observations used for estimation from 1974 to 2006 33  
\*\*\*\*\*

Regressor	Coefficient	T-Ratio [Prob
PIM	1.1729	5.8255 [.000
GMS1	-.0055768	1.5902 [.124
EXRATE	.52489	1.5129 [.143
G	.8805E-4	3.6758 [.201
CON	-.54254	2.7410 [.011

\*\*\*\*\*

وجدير بالذكر أنه نظراً لما تعانيه نتائج النموذج من مشاكل احصائية ، والتي تتمثل في انخفاض قيمة (t) ، ومخالفة بعض المتغيرات للإشارة المتوقعة ، وارتفاع قيمة معامل التحديد  $R^2$  ، ومشاكل قياسية تتمثل في وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين الانفاق العام وعرض النقود فإنه تم إلغاء المتغير (G) الانفاق العام كمتغير مستقل في تحديد الرقم القياسي الضمني للنتج المحلي الاجمالي ، كجزء من معالجة هذه المشكلة . وهذا الأمر ينطبق على الانفاق العام ومعدل نمو الانفاق العام ، وقد تم التوصل لهذا القرار باستخدام اختبار (VIF) Variance Inflation Factors . وقد كانت النتيجة كما يلي :

$$GMS = \beta_0 + \beta_1 GG$$

Model 1: OLS, using observations 1971-2006 (T = 36)  
Dependent variable: GMS

	<i>p-value</i>	<i>t-ratio</i>	<i>Std. Error</i>	<i>Coefficient</i>	
***	0.00042	3.9094	2.98527	11.6705	Const
	0.13633	1.5257	0.0821037	0.125268	GG
16.57631 S.D. dependent var		13.57500 Mean dependent var			
16.27054 S.F. of regression		9000.835 Sum squared resid			
0.936552 Adjusted R-squared		0.974079 R-squared			
0.136327 P-value(F)		2.327848 F(1, 34)			
304.9395 Akaike criterion		-150.4698 Log-likelihood			
306.0449 Hannan-Quinn		308.1065 Schwarz criterion			
1.928313 Durbin-Watson		-0.034337 Rho			

#### Variance Inflation Factors

Minimum possible value = 1.0

Values > 10.0 may indicate a collinearity problem

GG	16.071
GMS	16.071

$VIF(j) = 1/(1 - R(j)^2)$ , where  $R(j)$  is the multiple correlation coefficient between variable  $j$  and the other independent variables

#### Properties of matrix $X'X$ :

-1 norm = 61442.41

Determinant = 1.3977622e+008

Reciprocal condition number = 0.16946952

ومن أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، يقترح Pesaran et al (P 390,2001) حساب اختبار (F) حيث أن فرضية العدم ( $H_0$ ) على النحو الآتي :

$$H_0 : \beta_j = 0$$

حيث  $j = 1,2,3,4$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، في حين أن الفرضية البديلة هي :

$$H_1 : \beta_j \neq 0$$

وقد اقترح Pesaran قيما حرجة لحدود اختبار التكامل المشترك ، سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  ، أو من الدرجة صفر ، أو مزيجا من كلاهما ، ووفقا لهذا الاختبار أنه عندما تكون قيمة اختبار (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة ، فإننا

نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة ، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم<sup>(1)</sup> .

والجدول (2-5) يوضح نتائج اختبار F لاختبارات نموذج ARDL ، حيث نلاحظ ان قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة الجدولية وهي (3.457) المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) عند مستوى معنوية 1% . وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل . وقبول فرضية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل .

---

(1) الجراح محمد بن عبدالصميمير التميمير في السنتكة العربية لسعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحنود) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 27-العدد الأول-2011.

## جدول رقم (2-5)

### اختبارات الحدود

F-statistic		
7.13		
		القيم الحرجة
الحد العلوي	الحد السفلي	
4.049	2.850	% 5
3.574	2.425	% 1

ملحوظة : اختبار F من أجل تحديد مدى وجود علاقة طويلة الأجل ، أي لاختبار المعقوبة المشتركة لمعاملات المتغيرات المتكاملة في نموذج ARDL .

الخطوة الثانية من اختبار ARDL تتضمن الحصول على تقدير لمعاملات الأجل القصير والطويل ، وقد تم استخدام برنامج Microfit لتقدير معادلة التضخم خلال الفترة المشار إليها في الدراسة ، وتم استعمال 3 فترات تأخير كحد أقصى لجميع المتغيرات ، وهو الرقم المعمول به في معظم الدراسات العملية . ويوجد معياران يمكن على أساسهما اختيار عدد فترات التأخير من النموذج هما : نموذج BIC ونموذج SBC ، ولقد تم الاعتماد على SBC (Schwarz Bayesian Criterion) كما نصح بذلك Pesaran et al. (2001, P 87) ، حيث تم اختيار النموذج (3.0.0.2) . كما في الجدول رقم (3-5). التالي

جدول (3-5)

المعاملات المقدرة في الأجل القصير

Autoregressive Distributed Lag Estimates  
 ARDL(3,0,0,2) selected based on Schwarz Bayesian

Criterion

\*\*\*\*\*

Dependent variable is PGDP

observations used for estimation from 1974 to 2006 33

\*\*\*\*\*

Regressor	Coefficient	T-Ratio[Prob
PGDP(-1)	.67692	5.6961[.000
PGDP(-2)	-.36505	2.2258[.036
PGDP(-3)	.27165	2.0790[.049
PIM	.41354	4.8406[.000
GMS	.15611	2.0130[.102
EXRATE	.38658	2.1940[.039
EXRATE(-1)	-.59702	2.3828[.026
EXRATE(-2)	.99132	4.4829[.000
TIME	.0024792	.76087[.454
CON	-.25714	5.7214[.000

\*\*\*\*\*

R-Squared	.89679	R-Bar-Squared	.87553
S.E. of Regression	.072355	F-stat.	F( 9, 23) [793.4458[.000
Mean of Dependent Variable	1.3329	S.D. of Dependent Variable	1.0826
Residual Sum of Squares	.12041	Equation Log-likelihood	45.7955
Akaike Info. Criterion	35.7955	Schwarz Bayesian Criterion	28.3130
DW-statistic			1.9513

\*\*\*\*\*

### 3-5 النتائج

توضح النتائج أهم مصادر التضخم في ليبيا ، والنموذج المقدر هذا يتميز بما يلي :

- جميع المعاملات المقدره ظهرت بإشارة متوافقة مع النظرية الاقتصادية من حيث الاشارة المتوقعة .
- جميع المعاملات لها دلالة احصائية عند مستوى معنوية قدره 5% ، عدا المتغير TIME ، ومعدل نمو عرض النقود ، فليس لها دلالة احصائية .
- $R^2$  يساوي 0.87553 مما يعني أن 87.55% من التغيرات في  $PGDP_t$  تم شرحها بالتغيرات في المتغيرات المستقلة .

كذلك فإن المتغيرات المرتبطة بالعالم الخارجي قد ظهرت بإشارتها المتوقعة وأظهرت تأثيرا واضحا ، فالرقم القياسي لأسعار الواردات له إشارة موجبة ، مما يؤكد على انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج مما يسبب التضخم المستورد. كما أن سعر الصرف له قيمة موجبة ، مشيرا إلى أنه كلما زاد سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي فإن هذا يخفض قيمة العملة المحلية ومن ثم ارتفاع أسعار الواردات. كما أظهر التغير في عرض النقود تأثيرا مهما في الرقم القياسي للنتج المحلي الاجمالي .

أما معاملات الأجل الطويل فهي كذلك ظهرت بإشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، وكانت النتائج كما يلي :-

جدول(4-5)

تقدير معاملات الأجل الطويل

```

Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach
ARDL(3,0,0,2) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*****
Dependent variable is PGDP
observations used for estimation from 1974 to 2006 33
*****
Regressor          Coefficient          T-Ratio[Prob
PIM                .99292                4.2465[.000
GMS1               .37483                2.2618[.120
EXRATE            1.8749                3.7134[.001
TIME              .0059527             .83223[.414
CON               -.61740              3.3677[.003
*****

Diagnostic Tests
*****
Test Statistics *      LM Version          *      F      *
Version
*****
A:Serial Correlation*CHSQ( 1)= .091098[.839]*F( 1, 22)= *
[.927433[.870
B:Functional Form *CHSQ( 1)= 1.1109[.292]*F( 1, 22)= *
[.76638[.391
C:Normality *CHSQ( 2)= .26213[.877]* Not *
applicable
D:Heteroscedasticity*CHSQ( 1)= 0.1252[.289]*F( 1, 31)= *
[ 0.0943[.304
*****
A:Lagrange multiplier test of residual serial correlation
B:Ramsey's RESET test using the square of the fitted values
C:Based on a test of skewness and kurtosis of residuals
D:Based on the regression of squared residuals on squared
fitted values

```



من هذه النتائج يلاحظ أن معاملات الأجل الطويل متوافقة من حيث مستوى المعنوية والإشارات مع نتائج الأجل القصير ، مع وجود اختلاف في قيم المعاملات المقدرة . حيث ظهرت المتغيرات المرتبطة بالخارج كمؤثر كبير في التضخم في ليبيا ، فيما أظهر معامل عرض النقود تأثيراً واضحاً في معدل التضخم في ليبيا ، وهذا يؤكد وجهة نظر المدرسة النقدية . وأخيراً أظهرت الدراسة أن بند تصحيح الخطأ  $ECM(-1)$  له إشارة سالبة مما يؤكد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل .

ومن خلال معاملات المقدرة فإن انخفاض أسعار الواردات بمقدار 0.99 دينار، سيؤدي لانخفاض الرقم القياسي للنتائج المحلي الاجمالي بقدر 1 دينار . ولتخفيض الرقم القياسي للنتائج المحلي الاجمالي بمقدار 1% فإنه يجب تخفيض عرض النقود بنسبة 37.4% . كذلك فإن انخفاض سعر الصرف بمقدار 1.87 دينار سيؤدي لتخفيض الرقم القياسي للنتائج المحلي الاجمالي بمقدار 1 دينار .

وتُظهر الاختبارات الاحصائية الأربعة لكل من اختبار F و اختبار  $\chi^2$  والموضحة في الجدول (4-5) النتائج التالية :

- 1- عدم وجود ارتباط ذاتي .
  - 2- لا يوجد خطأ في توصيف الشكل الدالي للمعادلة .
  - 3- البيانات تأتي من توزيع طبيعي .
  - 4- ثبتت تبليين المتغير العشوائي .
- حيث في هذه الاختبارات الأربعة تم رفض الفرضية البديلة واختيار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي ، وعدم وجود خطأ في اختيار الشكل الدالي للدالة ، والبيانات موزعة توزيع طبيعي ، وعدم تغير تبليين المتغير العشوائي .

# الفصل السادس

## الفصل السادس

### الخاتمة

وصفت هذه الدراسة فروضا حول مصادر أو أسباب التضخم في ليبيا وهي :

- عرض النقود .

- الانفاق الحكومي على كل من السلع الاستهلاكي والاستثماري .

- سعر صرف الدولار في ليبيا .

- الرقم القياسي لأسعار الواردات الليبية .

ونظرا للارتباط الخطي الكبير بين المتغيرين عرض النقود والانفاق الحكومي ، فقد تجاهلت الدراسة الانفاق الحكومي كمصدر من مصادر التضخم في ليبيا .

وقد تم في هذه الدراسة تطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة وهو نموذج التوزيع المتباطئ Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية حتى وإن اختلفت درجة تكاملها ، والذي قام بتطويره Pesaran and Pesaran (1997).

وقد توصلت نتائج تقدير دالة التضخم والتي كان معدل التضخم هو التغير النسبي في الرقم القياسي الضمني للنتائج المحلي الاجمالي (PGDP) متغيرا تابعا و كانت النتائج متوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، وقد أظهرت النتائج أن المتغيرات المتعلقة بالعالم الخارجي متمثلة في :

(1) الرقم القياسي لأسعار الواردات (PIM) كان تأثير كبير في معدل التضخم في ليبيا ، مما يدل على مدى انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج ، ومدى تشابهه مع نظيره العالمي ، وعدم وجود جهاز انتاجي يلبي الطلب المحلي المتزايد ، ومن هنا كانت العوامل الخارجية لها التأثير الكبير في تحديد معدلات التضخم .

(2) كذلك أظهرت النتائج أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار كان له تأثيرا كبيرا في تغذية الضغوط التضخمية في الأجل الطويل والقصير ، وبمستوى معنوية عالٍ 1% .

كذلك فإن المتغيرات المتباطئة لمعدل التضخم ، كان لها تأثير كبير في معدلات التضخم في الفترات اللاحقة .

أما السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقود فقد كان لها تأثير واضح في معدلات التضخم في ليبيا ، وذلك بسبب التوسع النقدي طيلة فترة الدراسة وهذا ما أثبتته النتائج المقدرة .

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### أ) الكتب

1. البكري، أنس ، صافي وليد ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، ( عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002 ) .
2. الرفاعي ، واصف ، خالد ، ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، ، دار وائل ، الاردن 2002 .
3. الصادق ، علي توفيق ، وآخرون ، السياسات النقدية الدولية العربية ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية ، أبوظبي ، 1996 .
4. الغولي ، أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود والبنوك ، ( الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1997 )
5. المالكي ، محمد " المصادر النقدية للتضخم في المملكة العربية السعودية" ، 1979 .
6. باخرمة ، أحمد والعصيمي ، محمود " المساعد في الاقتصاد الكلي " ، الطبعة الثانية ، مطابع الصالح ، 2006 .
7. بسيكري ، السنوسي ، أوراق في الاقتصاد الوطني قراءة تحليلية لمظاهر أزمته وأسبابها وأثارها ومساعي معالجتها 1973- 2007 ، القاهرة ، مكتبة وهبة (2009) .
8. بوحبيل ، عبدالفتاح ، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية ، (ليبيا ، منشورات جامعة الجبل الغربي ، 1996) .
9. حسين ، عناية غازي ، التضخم المالي، (الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1985) .
10. حشيش ، عادل ، "أساسيات الاقتصاد النقدي والبنكي" بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992 .
11. رشدي ، مصطفى ، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي "أبعاده البنائية ، الاقتصادية والاجتماعية ، بيروت ، الدار الجامعية للنشر ، 1997 .

12. زكي، رمزي ، "مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء"، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980.
13. زكي، رمزي " التضخم المستورد – دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية" جامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربي ، 1986.
14. سليمان ،مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، (القاهرة ، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002.
15. ضياء، مجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2001.
16. عبد الحميد، عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، ( القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2003.
17. عبد الرحمن، اسماعيل ، عريقات حربي ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، (عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999.
18. علام ،سعد طه ، دراسات في الاقتصاد والتنمية ، (القاهرة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 2003.
19. نعمة الله ، أحمد رمضان ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003 .
20. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، (الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984.
21. واصف ،خالد و الرفاعي ، أحمد. ميادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر – الاردن 2002 .
22. يونس، محمود ، مبارك عبدالنعيم ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002).

## الرسائل العلمية

1. أحمد ، محمد صالح الجلال ،رسالة ماجستير ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجمهورية اليمنية ) .2005.
2. الزامل ، نجلاء صالح ، محددات التضخم في الاقتصاد السعودي ، ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.2008.
3. الشبول، نايف " التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه " ،جامعة عين شمس ، كلية التجارة قسم الاقتصاد ، رسالة ماجستير ، 1981م
4. رهيط، حسين فرج ، رسالة ماجستير ، فائض الطلب الكلي ، وعجز الميزانية العامة ، والدين العام المحلي البنكي ، دراسة قياسية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-1990 ، جامعة بنغازي 1998.

## الندوات والمؤتمرات

1. الزهار، محمد ، "السياسة النقدية في مصر خلال العشرين سنة الأخيرة وأثرها على التضخم " ، بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979م ، القاهرة ، كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره ، 1980.
2. العدل، محمد رضا ، عبد الحميد عبد المطلب " عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر " ، بحوث ندوة أليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م ، القاهرة ، كتاب صادر من مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 1992 .
3. صالح ، مظهر محمد ،الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، ندوة التضخم ، العدد الثالث 2006.

## الدوريات

1. الجراح ، محمد بن عبد الله الجراح ، 2011، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية ، المجلد 27، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية.
2. السلطان ، صالح " التضخم ..... المفاهيم والأساليب والمكافحة " جريدة الرياض ، العدد 14447 ، 2008 م .
3. الطلحي، عمر ،وردة طاهر السيف ، " دور أدوات السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي " جامعة عمر المختار ، 2012م، ص7.
4. عمر، حسين " تأثير عرض النقد ومعد الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي " مجلة جامعة الملك سعود (8م) العلوم الإدارية (2) الرياض 1416هـ.
5. كانون، محمد ، تقييم النظام الضريبي المطبق وآثاره على الخريفة العامة ومستهدفات التنمية ،مجلة التجارة العدد الأول السنة الأولى أبريل 2003 .

## التقارير والنشرات

1. مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
2. مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .
3. مركز البحوث الاقتصادية ، الإحصائيات الكلية الاقتصادية والمالية والديمغرافية 1962-2006، بنغازي ، 2010.



## المراجع الأجنبية

1. Abohobiel, A. Abdulfattah , " An Econometric Model for the Libyan Economy, 1962-1977" , Unpublished PHD dissertation , Indiana University Bloomington , Bloomington, IN , USA, Aug. 1983 .
2. Alexander William , E, and Francesco Carmazza." Money Versus Credit: The Role of Banks in the Monetary Transmission Process."in Frameworks for Monetary Stability: Policy Issues and Country Experiences, Balino Toma's j.T. and Carlo Cottarelli(eds.),IMF, Washington,D,C.(1994)pp.397-422.
3. ALI,issa saleh , Oil rvenue economic development Case of Libyan economy(1970-2007) , Ph.D ,school or economics ,university of Wollongong , 2011,P240.
4. Bernanke, B. (2005). Inflation in Latina America – A new Era? Paper presented at the Stanford Institute for Economic Policy Research Economic Summit, February.
5. Dickey,D.,Fuller,W.(1981).Likelihood ratio statistic for autoregressive time series with a unit root . *Econometrica* 49,1057-1072.
6. Fridman, M.(1963). Inflation: Causes and Consequences. Asia Publishing House, Bombay.
7. Engle,R.,and Granger, C.(1987).Cointegrating and error correction: Representation,estimation,and testing. *Econometria*,55,251-276
8. Johansen, S.(1988).Statstical analysis of cointegrating vectors. *Journal Economic Dynamic . Control* 12,254.
9. Pesaran,H.,Shin,Y.,and Smith,R. Bounds testing Level relationship approaches to the analysis of Journal of Applied Econometrics2002,16,289-326
10. Pesaran, M., and Pesaran , B.(1997).Working with Microfit 4.0:Interactive Econometric Analysis .Oxford University Press, Oxford.
11. Peterson, Wallace C, Income EmPloyment,and Economic Growth. (1988).

## ABSTRACT

This study has studied and analysed the inflation in the Libyan economy in during the period 1970 \_2006, in order to know the effective factors in the inflationary process in Libyan , through knowing the causes of inflation , it's kinds , its economic and social effects , and how can be treated.

The main purpose of the study is to know the effective factors in the inflation of Libya. in order to design the necessary policies to fight this problem in the future .

Also, this study has made clear the role of the monetary and fiscal policies Libya considering the focus of its means , factors and mechanism for its movement.

This study has used econometric way to make clear the role of the monetary and fiscal policies to cure the inflation in Libya , in during estimate' equation inflation in Libya . in which including four independent variables as following:

Rate of public spending , rate of money supply imported goods and services price deflator exchange Libyan dinar , and this study depended on (A R D L) Autoregressive Distributed Lag Bounds model this first study which has used this new model in economic college in Benghazi university this study has reached to estimate parameters equations in during period of the study that agree with the economic theory in long and short time even all the parameters have statistic reference in level %1 the conclusion of estimation showed that variable related to outside world has great and clear effect into rate of inflation of Libya , this influence represent in imported goods and services price deflator , exchange rate in addition , it showed the monetary policy clear effect in inflation rate , but the rate of public spending has been deleted to cure the collinearity problem

With rate of growth of money supply which discovered by (VIF) test variance inflation Factors.

According to the previous :

1. Disclosure of Libyan economy which led to inflation importer.
2. The policies of exchange of Libyan dinner have negative influence in inflation rate of Libya.
3. Monetary policy has ineffective role to cure the inflation in Libya.
4. non independent of central bank of Libya from treasury .

University of Benghazi  
Faculty of Economics  
Department of Economics

## **The role of monetary and fiscal policies to fight inflation in Libya, 1970-2007**

an econometric study using "Autoregressive Distributed Lag  
(ARDL) Bounds model"

By

**Ayyuob Mohammed Younis AL Farsi**

Supervisor:

**Dr. Abdulfattah Abdussalam Abuhbail**

{This thesis was presented to fulfill the requirement for the master  
degree of economics at the department of economics}